قسم الأبحاث | 2018-07-29

اليسار والدّين في السّودان

الحزب الشيوعيّ السودانيّ أنموذجاً

اسم الكاتب

د. حيدر إبراهيم علي

جميع الحقوق محفوظة © 2018
www.hafryat.com

مدخل تاريخي

دخل الإسلام إلى السودان على أنقاض الممالك المسيحية المنقسمة, وتمثّل أول حكم مسلم في سلطنة الفونج (1504-1821), وهي عبارة عن كونفدرالية من القبائل المستعربة والزنجية, وبدأت عملية الأسلمة والتعريب بطيئة وتدريجية؛ لأنّه لم يتم فتح السودان بجيوش عربية إسلامية, لكنّ الهجرات العربية تدفقت جنوباً, وأحدثت ذلك التفسير الإثني والديني الموجود الآن, هذا الحراك البشري أحدث تحولاً في الهوية العربية؛ فمن ناحية إثنية, نجد مجموعات هجينة جمعت بين العنصريين الزنجي والعربي, ودينياً لم يجبر المسلمون النوبة على اعتناق الإسلام؛ بل قبلوا بوجود دولة غير مسلمة على حدودهم الجنوبية, وقد وقعوا مع النوبة الاتفاقية المعروفة باسم البقط (31ه-651م), يرى بعض الإسلاميين معاهدة عدم اعتداء ونفائس سلمي, وهي تنعي على أن يدفع النوبة 360 فرداً من أواسط رقيقهم (أي خالين من العيوب الخلقية), كما سمحت بدخول التجار المسلمين أراضي النوبة, مجتازين غير مقيمين في أمان, كما سمح للنوبة بالتجوّل في مصر بالشروط نفسها.

ولم ينتقل العلماء والفقهاء المسلمون إلى بلاد النوبة, لذلك أسلم النوبيون على يد التجار والمهاجرين, وظهر ما يمكن تسميته «الإسلام السوداني»؛ فقد احتفظ النوبيون بكثير من عناصر الثقافات المحلية السابقة, ودمجوها في عقيدتهم الإسلامية؛ فهناك الكثير من الطقوس والممارسات الفرعونية والمسيحية, صارت جزءاً من العقيدة الجديدة.

نقرأ في كتاب «طبقات ورضيف الملة», تحقيق يوسف فضل حسن: «اهتم المبشرون, وجلّهم من البدو والتجار, وهم ممن تنقصهم الثقافة الدينية العميقة, بكسب المسيحيين والوثنيين, مركّزين على السمات العامة للدين من دون التفاصيل «المرهقة والمعقدة»[1].

بعد فترة قدم علماء (أغلبهم من المتصوفة) إلى السودان, ليسهموا في المفاهيم والممارسات الدينية, وكان إمامهم غلام الله بن عايد اليمني, في منتصف القرن الخامس عشر, ثمّ قدم الشيخ حمد أبو دنانة, الذي قال عن إسلام النوبيين:

1 يوسف فضل حسن، طبقات ود ضيف الله، الخرطوم، دار التأليف والنشر والترجمة جامعة الخرطوم، الطبعة الرابعة، 1992م، ص 3.

«كانوا في حالة من التيه والضلال»، وقرّر السكن في دنقلا؛ لأنه وجد أهلها غاية الحيرة الشديدة والضلالة، لعدم وجود العلماء والقرآن بها، «فلما دخل عمّر المساجد وقرأ القرآن وعلم العلوم الدينية»، ويقول كاتب الطبقات: وأعلم أنّ الفونج ملكت أرض النوبة، وتغلّبت عليها، ولم يشتهر في تلك البلاد مدرسة علم ولا قرآن، ويقال إنّ الرجل كان يطلّق المرأة، ويتزوجها غيره في نهارها من غير عدة[2]»، حتى قدم الشيخ محمود العوكي من مصر وعلم الناس العدة.

كان هؤلاء العلماء من رجال الطرق الصوفية، المعروفة في تلك الفترة، التي شهدت تراجع الفكر الديني المستنير بسبب ضعف الدولة الإسلامية، والتشرذم الذي لحق بها، وكانت الطريقة الشاذلية هي الأولى، ثم تتالت الطرق، وشجعها ملوك الفونج، بسبب المصالح المشتركة، فقد ساعدوا الحكام في إعطاء شرعية لحكمهم، وفي المقال اقتطع الحكام الأراضي والهبات للشيوخ.

لم تحاول الطرق الصوفية الاصطدام بأفكار السكان المحليين؛ بل تكيف معها من خلال ادعاء المعجزات والكرامات الخارقة، وهذا هي أسس الدين الشعبي (Popular Islam) الذي ساد حتى اليوم في الفضاء الديني السوداني.

سقطت دولة الفونج عام 1821 بسهولة، تحت ضغط جيوش محمد علي باشا، ولم يهتم الأتراك بأيّ إصلاح ديني؛ بل كان همّهم الأول جمع الضرائب بكل الوسائل، وعملوا على توظيف الطرق الصوفية في دعم حكمه.

عاش السودانيون أسوأ فترات تاريخهم من الظلم والقهر؛ فقد حول الحكم التركي حياتهم لجحيم، وكان لا بدّ من أن يثور السودانيون ضدّ الأتراك، واستطاع محمد أحمد المهدي، أن يوحّد القبائل تحت دعوة دينية باعتبار المهدي المنتظر، وهزم الأتراك ليؤسس دولة المهدية (1885-1898)، لكنّ الحكم الوطني تعرّض لنزاعات قبلية، وسوء إدارة قادت إلى إضعافه، ممّا مكّن البريطانيون، بمساندة مصرية، من هزيمة المهدية، وتم توقيع اتفاقية الحكم الثنائي عام 1899، واستمرّ السودان تحت الحكم البريطاني، حتى نال استقلاله عام 1956.

2 المرجع السابق، ص 344.

هذه مقدمة ضرورية لمعرفة نوع التدين الذي ساد في السودان, وللتمهيد لنشأة الحزب الشيوعي ضمن هذه المعطيات والظروف التاريخية.

تاريخ الحركة الشيوعية وتطورها

يكتب عبد الخالق محجوب, الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي السوداني:

«إنّ السودان خرج من الحرب العالمية الثانية, وهو يواجه مشكلات عاجلة كان لا بدّ من حلّها, كان يواجه قضية مستقبله وقضية التحرر من المستعمرين, كان يواجه مشكلات الفقر والبؤس والتأخر الاجتماعي التي فرضها الاستعمار على البلاد, وتفاقم هذه المشكلات نتيجة للنهب خلال الحرب, يُواجه من المشكلات المزمنة حول إبعاده عن توجيه حياته وفق نظام ديمقراطي»[3].

نظراً إلى تلك الظروف؛ برزت الحاجة إلى وجود قيادة منظمه وظهرت الأحزاب السودانية من داخل مؤتمر الخريجين, فكان حزب الأمة, عام 1945, الداعي للاستقلال, وعدد من الأحزاب الاتحادية الداعية إلى الوحدة مع مصر, لكن لم تكن لديها رقية, أو برامج لمواجهة القضايا الوطنية, التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية.

كانت بدايات الفكر الشيوعي قد نبتت بين الطلاب السودانيين الدارسين بمصر, وكان للشيوعيين السودانيين دور كبير في البناء الداخلي لحركة «حدتو» (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني), في الفترة من 1950- 1952, والمعروف أنّ الجيل الأول من الشيوعيين السودانيين (عبد الخالق محجوب – عوض عبد الرازق – التيجاني الطيب) ساهموا خلال تواجدهم في مصر في بناء (ح.م. ثم حدتو) واستمرت هذه المساحة حتى 1949 تقريباً, ثم عاد بعضهم إلى السودان لحاجة العمل الشيوعي في السودان إليهم.

وبحكم الخبرة التي اكتسبها في مصر في بناء الحركة الشيوعية في السودان (حستو), الحركة السودانية للتحرر الوطني, ثم الحزب الشيوعي السوداني, وكان التقليد السائد والمتفق عليه منذ فترة طويلة؛ أنّ أيّ رفيق سوداني يصل إلى القاهرة ينظَّم تلقائياً في «حدتو», وأيّ رفيق سوداني يجنّد في القاهرة في

3 عبد الخالق محجوب، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، الخرطوم، دار الفكر الاشتراكي، 1987م، ص25.

«حدتو» يكتسب العضوية أتوماتيكياً في الحزب الشيوعي السوداني بمجرد عودته للسودان[4].

تجنّب الشيوعيين السودانيين تبنّي الماركسية كفلسفة

كتب عبد الخالق محجوب: «ورغم أنّ أولئك الرواد كانوا يدَّعون الماركسية, إلّا أنّ معرفتهم بها كانت قليلة؛ فالأدب الماركسي, سواء ما ترجم إلى العربية أو باللغة الإنجليزية, محدود الانتشار في البلاد (.....), وكانت الكتب الماركسية, على قلتها, يهيمن عليها المنهج الروسي الماركسي, الذي أحالها إلى قوالب صمّاء, وأدخلها في صراعات الحرب الباردة, وابتعد عن المنهج المنفتح منذ ميلادها في القرن التاسع عشر»[5].

هذا ما جعل «حستو» تتميَّز عن بقية الأحزاب بصفات مثل دقة التنظيم, وهي ميزة وضع أسسها لينين, وتعدّ أهم إسهاماته في تطوير الماركسية, ومالت «حستو» إلى الانتماء للماركسية – اللينينية بالتحديد[6], وهذا يعني البعد عن الالتزام بالماركسية كفلسفة, خاصة أنّ الهجوم الدارج على الماركسية أنّها تقول: «الدين أفيون الشعوب», وأصرّ الخصوم على ربط الشيوعيين السودانيين بهذا الشعار, والترويج لفكرة معاداة الشيوعيين للدين, فوجدوا أنفسهم في حالة دفاع مستمرة عن النفس, ومن مظاهر هذه الحملة, نشرت جريدة «الأيام» السودانية, في عددها الصادر في 3 تشرين الأول (أكتوبر) 1954: «إنّ منشورات قد وزعت في العاصمة, وأرسلت لبعض الناس بالبريد, تهاجم الدين الإسلامي, وتنادي بحياة الشيوعية, ويقول الذين قرؤوها أنّها (مقلب) غير ناضج, وطريقة جديدة مبتكرة في محاربة الشيوعية».

ونشرت جريدة الحزب (الميدان) الخبر الآتي, بتاريخ 14 تشرين الأول (أكتوبر) 1954, بعنوان «السيد عبد الرحمن المهدي يحذر من الفتنة»: «في صلاة الجمعة بمسجد السيد عبد الرحمن المهدي, بود نوباوي, وقف شخص اسمه الفشاوي,

4 مبارك عبده فضل، شهادتي لتاريخ عن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو)، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 2000م، ص92.

5 عبد الخالق محجوب، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، بيروت، دار الفارابي، 1999م، ص39.

6 المرجع السابق.

وخاض في حديث الإفك، وأعاد على المصلين منشور شيخ العلماء، وحرّض الناس، وأثار الخواطر، ودعا إلى الفتنة بصورة عمياء، وكان في الصلاة عدد كبير من الأنصار من العاصمة، ووفود في دارفور وغيرها، وبسبب هذه الإثارة هاج الناس وأصبحوا في حالة توحي بأي شيء.

وكان السيد عبد الرحمن حاضراً، كعادته في كل صلاة جمعة، فلما رأى التحفز البادي في الوجوه، لم يطق صبراً على هذا الأمر الذي كان مفاجأة، فنهض وخطب في الناس وقال إنّه حسبما يعلم، فإنّ المصدر الحقيقي للمنشور مشكوك فيه، ولم يثبت أنه من عمل الشيوعيين. وأضاف إلى ذلك؛ أنّه قرأ في الصحف أنّ أحد الشيوعيين قد نفى أنهم يحاربون الدين، وهذا يكفينا كمسلمين، وفوق هذا فإنّ الإسلام لا يأخذ الناس بالشبهات»[7]، محذّراً من الفتنة.

ونشر عبد الخالق محجوب مقالاً يمثل أساس موقف الحزب الشيوعي من الدين، عنوانه «كيف أصبحت شيوعياً، الشيوعية في السودان لا تحارب الدين الإسلامي، الرجل الشريف يحارب الفكرة بالفكرة»، في صحيفة «الأيام» 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1954 كتب:

«وزعت بعض الدوائر منشورات ممهورة باسم الشيوعيين في الأيام القليلة الماضية، تدعو فيها المواطنين إلى نبذ الدين الإسلامي، وإسقاطه، واعتناق الشيوعية، إثر هذه المنشورات نظمت حملة في المساجد ضدّ الشيوعيين، الذين يهاجمون معتقدات أغلبية سكان السودان، وطالب بعض خطباء المساجد، في ذلك اليوم، بوجوب إهدار دم الشيوعيين.

إنّ هذه الحوادث لها خطورتها؛ وهي في رأيي تمسني شخصياً؛ لأنّني انتهج السبيل الماركسي في ثقافتي وتصرفاتي، وأؤمن بالنظرية العلمية الشيوعية (.....).

في نهاية الحرب العالمية، وعندما دبّ الوعي الوطني في أرجاء بلادنا، انتظمت كغيري من الطلبة المتحمسين في غمار هذه الحركة، يحدوني أمل هو المساهمة في تخليص بلادي من النير الاستعماري، تحدوني حالة الفقر والبؤس الذي كان، وما

7 محمد سليمان، اليسار السوداني في عشرة أعوام (1954م-1963م)، ود مدني، مكتبة الفجر، ب.ت، ص63.

يزال، يحسّ بها جميع المواطنين المتطلعين إلى مستقبل مشرق (.....)، لكنّ هذه الآمال العراض والأماني الحلوة، ابتدأت تتفاعل أمام ناظري في القاهرة، وبعيداً عن أعين السودانيين دبّ التراخي في الزعماء (.....)، وبمجهودي المتواضع، وبحسب حدوده الفكرية، اتضح لي أنّ هؤلاء الزعماء لا يحملون بين ضلوعهم نظرية سياسية لمحاربة الاستعمار (.....)، وعرفت أنّ الاستعمار له نظريته السياسية التي يحارب بها الشعوب الضعيفة (.....)، لقد هداني هذا الجهد المتواضع إلى النظرية الماركسية؛ تلك النظرية السياسية التي نشأت خلال تطور العلم، والتي تقوم على أساس أنّ السياسية والنضال من أجل الأهداف السياسية علم يخضع للتحليل.

إنّ تجربتي البسيطة، أنّني لم أتخذ الثقافة الماركسية؛ لأنني كنت باحثاً في الأديان، لكن لأني كنت، وما أزال، أتمنى لبلادي التحرر من النفوذ الأجنبي (....)، هل صحيح أنّ الفكرة السياسية الشيوعية في السودان تدعو لإسقاط الدين الإسلامي؟ كلا إنّ هذا مجرد كذب سخيف، إن فكرتي التي أؤمن بها تدعو إلى توحيد صفوف السودانيين، المسلمين منهم والمسيحيين والوثنيين واللادينيين، ضدّ عدو واحد؛ هو الاستعمار الأجنبي، وبهدف واحد هو استقلال السودان، وقيام حكم يسعد الشعب ويحقق أمانيه، وأنّ القوى التي تقف حائلاً دون إسعاد وحرية السوداني المسلم، لا يمكن أن تكون الإسلام؛ لأننا لم نسمع أو نقرأ في التاريخ أنّ الجيش الذي غزا بلادنا عام 1898 هو القرآن أو السنّة، ولم نسمع في يوم من الأيام أنّ المؤسسات الاحتكارية البريطانية التي تفقر شعبنا، جاءت على أساس الدين الإسلامي أو المسيحي.

الحزب الشيوعي ليس أمامه من عدو حقيقي في البلاد سوى الاستعمار الأجنبي، ومن يلفون لفيفه، أين هذا الهدف من محاربة الدين الإسلامي؟!

إنّ الفكرة الشيوعية تدعو في نهايتها إلى الاشتراكية؛ حيث يمحى استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، أين هذا الهدف من محاربة الدين الإسلامي؟!

والفكرة الشيوعية تدعو إلى إخضاع العلم والمعرفة لحاجيات البشرية؛ من بحوث علمية وطبية وأدبية، وتشذيب الإنسان من الخوف، والحاجة إلى إنهاء الظروف الاقتصادية والفكرية، التي تنشر الخوف من المستقبل، وتدفع الإنسان تحت ضغط

الحاجة إلى درك لا يليق بالبشر، من سرقة ودعارة واحتيال وكذب، أين هذا الهدف من محاربة الدين الإسلامي؟!»[8].

مَثّل هذا المقال أيديولوجية وبرنامج الحزب طوال تاريخه؛ فقد أخضع الماركسية للواقع السوداني، وقدّم نفسه كفصيل أصيل في حركة التحرر الوطني، له أهداف محددة مبينة على الاستقلال الكامل – السياسي والاقتصادي والفكري، وقد نشط الحزب خلال تلك الفترة المبكرة تحت راية «الجبهة المعادية للاستعمار»، متجنباً إسقاطات الأعداء على الفكر الشيوعي بالذات في علاقته بالدين والعقيدة. وكان النائب الشيوعي الوحيد الفائز في انتخابات 1953 قد دخل الانتخابات تحت راية الجبهة المعادية للاستعمار.

عقب الاستقلال (1956)، صار الحزب الشيوعي ملاذاً للمثقفين السودانيين كما قام بالهيمنة على الحركة النقابية والاتحادات المهنية والتنظيمات الشعبية عموماً، ورغم أنّه لم يكن الأكثر جماهيرية إلّا أنّه كان الأكثر دينامية وقدرة على التنظيم، وسجّل الحزب حضوراً واضحاً وسط الطلاب، هذا التطور أقلق الأحزاب التقليدية والمتعلمين المحافظين، ووسط هذا المناخ المتجه يساراً بحث بعض المتعلمين المستقلين عن نفوذ الأحزاب الطائفية عن صيغة تجمعهم، ومن هنا بدأ ظهور التيارات الإسلامية تحت مسمياتها المختلفة، ولكنها أجمعت على محاربة المدّ الشيوعي، خاصّة بين الطلاب والعمال والشباب، رغم أنّ بدايات الإخوان المسلمين القادمين من مصر كانت منذ عام 1946.

بدأ الإسلاميون بتكوين حركة التحرير الإسلامي في المدارس الثانوية، ويكتب حسن مكي:

«وجدت الفكرة هنا رواجاً إذ سبقتها حركة تدين عبرت عن نفسها «شلليات» أخذت تحارب الشيوعية والأخلاقيات المعاكسة وبعض مظاهر الانحراف[9].

8 المرجع السابق، من ص7 إلى ص 68.

9 حسن مكي محمد أحمد، حركة الإخوان المسلمين في السودان (1944م-1969م)، الخرطوم، دار الفكر، ب.ت، ص 32.

يقول الكاتب: إنّ هذه المجموعة حين انتقلت للجامعة, وجدتها تحت سيطرة الشيوعيين, وتميزت هذه المجموعة وسط محيط طاغ معاد للتفكير السياسي الإسلامي, وكان مؤتمر الطلبة تجمعاً سرياً يسيطر عليه الشيوعيون, ويكوّن الإسلاميون تنظيماً جديداً تحت اسم «اتحاد الطلبة» عام 1954, في جامعة الخرطوم, وكانت هذه نقطة تحوّل في تاريخ الإخوان المسلمين في المدارس الثانوية العامة, ونجحت إستراتيجيتهم في عزل الشيوعيين, لكن للشيخ حسن الترابي رأي أبعد في العلاقة, يكتب: «ولكن أخذت الحركة أيضاً شيئاً من منهج التنظيم والحركة من مصدر قد يكون غريباً؛ هو الحركة الشيوعية التي كانت غالبة في الأوساط الطلابية, وصاعدة في الوسط الحديث عامة, سيما أنّ بعض العناصر التي أسست الحركة الإسلامية, مرّت قبلها بالحركة الشيوعية, واستفادت شيئاً من تجاربها التنظيمية في بناء الخلايا السرية, وتربية العناصر الحركية, «ويضيف»: «ثم إنّ المنافسة التي كابدتها الحركة الإسلامية الناشئة في البيئة الطلابية؛ إنّما كانت أساساً مع الحركة, الشيوعية بل يمكن القول: إنّ الحركة نشأت تحت وطأة الاستفزاز والضغط الشيوعي الأكبر, لذلك اضطرت, بعامل المقابلة وردّ الفعل, أن تأخذ عنها بعض التجارب التنظيمية والوسائل الحركية»[10].

كانت ثورة 21 أكتوبر 1964, ذروة الصراع بين اليمين واليسار, خاصّة بعد أن طرح الإسلاميون شعار «الدستور الإسلامي» وتطبيق الشريعة», رغم قدم الشعار منذ ما بعد الاستقلال, إلّا أنّ الإخوان المسلمين زايدوا على الأحزاب الدينية الطائفية (الأنصار) (والختمية) ودفعوا بها للمطالبة بالدستور الإسلامي؛ فقد تكونت «الجبهة الإسلامية للدستور» عام 1955, وضمّت في عضويتها الطائفتين, وطرق صوفية أخرى, وأسموها «معركة الدستور الإسلامي», وكان الهدف هو الاستقطاب وتقسيم الساحة السياسية إلى معسكرين؛ الإسلاميين مقابل العلمانيين, بحسب تصنيف الإسلاميين, لكنّ الحركة الإسلامية نفسها تعرضت لانقسامات داخلية مستمرة, خاصة حين كون (بابكر كرار) الجماعة الإسلامية, وحاول تصحيح النقص الذي يعاني منه الإسلاميون, فيما يخص القضية الاجتماعية, متأثرين بأجواء حركة التحرر الوطني العربية؛ فقد كوّن (كرار) بعد ثورة أكتوبر 1964 «الحزب الاشتراكي

10 حسن الترابي، الحركة الإسلامية في السودان، الخرطوم، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، بيت المعرفة، 1992م، ص 25.

الإسلامي»، الذي دعا في برنامجه إلى تأميم التجارة الخارجية والبنوك الأجنبية وشركات التأمين، وقيام علاقات الإنتاج على أساس الشراكة، ويتبنّى الميثاق تحرير المرأة وإشاعة الحريات العامة، وتربية القوات المسلحة تربية إسلامية، تؤهلها للتحلّي بصفات خلقية عالية[11].

تعرّض «بابكر كرار» ومجموعته لهجوم شرس من الإسلاميين والمتعاطفين معهم؛ فقد كتب الصحافي حسن بخيلة، في جريدة «الرأي العام»، موضوعاً بعنوان «شيوعيو إسلام»، وضمن الهجمة يكتب (مكي): «ورغم أنّ بابكر كرار، استمدّ وضعيته الإسلامية من خلال صراعه مع الشيوعيين، إلّا أنّه التقى بهم في مواقف مختلفة، أبرزها: مما رضته لقانون النشاط الهدّام، وتوقيعه على مذكرة الشيوعيين، التي جاء فيها: إنّ «إصدار قانون جديد تحت ستار محاربة الشيوعية وحدها، أو أي شعار آخر، سيكون قيداً على حريات المواطنين، وسيحول دون قيام الجو الحرّ المحايد، وسيكون سلاحاً للضغط على السودانيين، للتنازل عن استقلالهم وسيادتهم الوطنية»[12]، وتأييدهم لجمال عبد الناصر والاشتراكية العربية، ابتداءً من 1956، ورأى (بابكر) في حدّ الزنا، وقصره على الجلد، باعتبار أنّ الرجم ليس أصلاً في الإسلام، أو من أصول الدين وقوفه إلى جانب الشيوعيين، وتوقيع بابكر على مذكرة التقدميين، الخاصة بأحداث الأربعاء الشهيرة بجامعة الخرطوم، في 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 1968 (فضّ الإخوان المسلمون بالقوة عرضاً مسرحياً شاركت فيه طالبات)، إضافة إلى مشاركة الجماعة الإسلامية في المؤتمرات الثقافي الأفرو- آسيوي، تلك المؤتمرات التي وإن لم يقف منها الإخوان موقفاً عدائياً؛ فقد كان موقفهم سلبياً، باعتبارها مظهراً من مظاهر التعبير اليساري، وهذا موقف يؤكّد العداء الأعمى الذي يكنّه الإخوان لليسار والشيوعيين، فهذه المؤتمرات كانت تدعو لتصفية الاستعمار الجديد، ومساندة حركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا.

11 حسن مكي، مرجع سابق، ص ص 59-60.

12 المرجع السابق، ص57.

نشرت الجماعة الإسلامية دستوراً ينصّ على أنّ الغرض من تحقيق الإسلام في واقع الحياة عن طريق قيام جمهورية إسلامية حرة كاملة السيادة, وتنصّ فقرة أخرى في الدستور على إلغاء الإقطاع, وتحويل ملكية الأرض إلى ملكية جماعية, وتوزيعها على قاعدة الأرض لمن يفلحها. إلغاء النظام الرأسمالي إطلاقًا وتحويل وسائل الإنتاج والتوزيع إلى ملكية جماعية[13].

انتهى هذا الصراع داخل الحركة الإسلامية بانتصار الجناح المحافظ, المعادي بشدة لكل الأفكار الاشتراكية وللحزب الشيوعي, فقد عقد الإسلاميون ما يسمى «مؤتمر العيد», في 21 آب (أغسطس) 1954, وكان من أهم القرارات:

(1) اختيار اسم الإخوان المسلمين.

(2) علنية الدعوة.

(3) الاهتمام بقضية الدستور الإسلامي[14]

كانت هذه نهاية دور بابكر كرار وحركة التحرير داخل التيار الإسلامي.

ويكتب (الترابي) عن فترة النشأة والتكوين: «كانت قضية العهد هي تقرير المصير أو تحديد الهوية, وكانت الدعاوى تتنازع بين الأصالة السياسية الوطنية المتحدة مع مصر, أو المستقلة عنها, والاصطباغ بصبغة الغرب في الشرق, وكان الشباب والطلاب بوعيهم ووزنهم هم أطراف النزاع وموضوعه. وفي ثنايا هذه الظروف, ووسط الطلاب, نشأت الحركة من عناصر طلابية تائبة إلى الدين, من بعد ما غشيت بعضهم غاشية الشيوعية, واستفزت بعضهم أطروحاتها السافرة في تحدي الدين عقيدة وخلقاً, وأثارت غيرهم غلية التصورات والأنماط الحياتية التي فرضها التعليم النظامي, الذي يسوسه الإنجليز»[15].

من الواضح أنّ الحركة كانت ردّة فعل يعادي الشيوعية وعملية التحديث, وتوصلت إلى أنّ الترياق المضرّ للتوجهين؛ هو العودة إلى أصول الإسلام الأولى,

13 المرجع السابق، ص 7-58.

14 المرجع السابق، ص48.

15 حسن الترابي، مرجع سابق، ص 24.

ووجدت في الدعوة للدستور الإسلامي الحلّ، وكان هذا الاختيار بسبب غلبة عناصر القانونيين على تكوين الجماعة الأولى.

شكلت الدعوة للدستور الإسلامي استنزافاً للعقل السياسي السوداني، وأدخلت البلاد في نفق مظلم أدّى إلى الكارثة التي تعيشها البلاد الآن، التي أدت إلى فصل الجنوب؛ فقد جرت الحركة الإسلامية السودانية إلى نقاش عقيم حول صلاحية الدستور الإسلامي في ظروف السودان، ورغم أنّ الإسلاميين لم يقدموا أي تصور لمشروع دستور إسلامي مفصل، إلّا أنّهم شغلوا الناس بالشعارات فقط، لكنّه طغى على كلّ القضايا الحيوية التي تواجه مجتمعات ما بعد الاستقلال، وبالتحديد الوحدة الوطنية والتنمية، لكنّ الجهد كلّه انصبّ على الصراع والنقاش حول الدستور الإسلامي، واستطاعت الحركة أن تلعب على العاطفة الدينية، وأن تقوم بابتزاز الأحزاب التقليدية بسبب مرجعيتها الطائفية الدينية، وجاء في مقررات المؤتمر التأسيسي ضرورة الاهتمام بموضوع الدستور الإسلامي:

«قضية التشريع قضية مبسطة ومدخل سهل لعرض الأزمة الدينية، ويمكن أن تجمع حولها كلّ العناصر ذات الخلفية أو الثقافة الدينية في أرضية مشتركة».

وقد نجحت حركة الإخوان في عرض قضية الدستور الإسلامي من خلال معركة الجبة الإسلامية للدستور؛ التي تكونت في دار جماعة التبشير الإسلامي في أم درمان، في يوم 10 كانون الأول (ديسمبر) 1955»[16].

ومنذ ذلك الوقت، شغل الإخوان الساحة السياسية السودانية بالجدل حول الدستور الإسلامي في الصحف والبرلمان، وتعطلت أعمال اللجنة المكلفة بوضع دستور دائم للبلاد، بسبب معارضة المسيحيين والجنوبيين والشيوعيين والليبراليين، لمشروع الدستور الإسلامي، وفشل السودانيون في وضع دستور دائم حتى تم حلّ الجمعية التأسيسية، بانقلاب 25 أيار (مايو) 1969، وقام الإخوان المسلمون بالترويج والخلط بين رفض الشيوعيين للدستور الإسلامي باعتباره عداء للإسلام، ودشّنت حملة تربص وملاحقة للشيوعيين.

16 حسن مكي محمد أحمد، مرجع سابق، ص 63.

ولكن سبب هذه الهجمة هو ازدياد نفوذ الحزب الشيوعي, قبل وبعد ثورة 21 أكتوبر 1964؛ فقد هندس الشيوعيون الإضراب السياسي العام الذي عجّل بسقوط النظام الدكتاتوري, كما أنّهم سيطروا على مجلس الوزراء الذي أعقب الثورة, وكان لهم ثمانية وزراء من أعضاء في الحزب, أو متعاطفين معه.

أشاع الإخوان المسلمون الانطباع بوجود خطر شيوعي, ما جعلهم يكسبون الأحزاب التقليدية الطائفية إلى صفوفهم, خاصّة بعد أن اكتسح الحزب الشيوعي دوائر الخريجين في انتخابات عام 1965؛ حيث فاز 11 نائباً شيوعياً في 15 مقعداً مخصصين لخريجي الجامعات.

عقب الثورة, أخذ الإخوان اسم جهة الميثاق الإسلامي, وجاء في أول بند من إستراتيجية عملها:

«تأمين الجهة الداخلية بمحاربة الحزب الشيوعي ومؤامرات الاستعمار الغربي»[17].

ويكتب مكي عن برلمان تلك الفترة عن جبهة الميثاق الإسلامي: «لكنّ الحرج الذي لازمها أن أصبحت معارضة الدرجة الثانية, بسبب تفوق اليسار في عدد النواب (ص113), وبدأ تفكير الإسلاميين في إزاحة هذه العقبة وشرعوا في التآمر والتركيز أكثر على دينية الدولة, ويوضح الحزب الشيوعي السوداني هذا الوضع في مؤتمره الرابع (تشرين الأول (أكتوبر) 67- تشرين الأول (أكتوبر) 1970):

«تحت راية الدعوة للإسلام شنّت الثورة المضادة معاركها ضدّ قوى التقدم والحزب الشيوعي, وهي ستظل بهذه الراية في محاولتها الرامية لمنع تلاحم الحزب الشيوعي بالحركة الجماهرية, وتحوله إلى قوة مؤثرة في سير الأحداث بوطننا لتأخير الثورة الوطنية الديمقراطية, إنّ لجوء الثورة المضادة إلى هذا السلاح يؤكّد إفلاسها السياسي, فقد ظلت القوى الرجعية تعمل في إطار الحركة السياسية العقلانية على الرغم من استنادها بين جماهيرها على الدجل باسم الدين, لكنّ تصاعد نشاط الجماهير حتى بين قواعدها, بعد أكتوبر, أشهر إفلاسها ودفع بها إلى ترك الحياة

17 المرجع السابق، ص 107م.

السياسية العلمانية, ونشر جوٍّ من الدجل اليميني مسّ كل أوجه الحياة في بلادنا, يهدف في النهاية إلى قيام سلطة رجعية باسم الدين, وقد كانت تجربة حزبنا في النضال ضدّ هذه الموجة غنية؛ فرغم كلّ العقبات استطاع الحزب الشيوعي, بدفاعه عن الحياة السياسية العلمانية, واعتماداً على تراثه في النضال دفاعاً عن مصالح الجماهير, وتجارب هذه الجماهير معه, أن يواجه الموجات العاتية, وأن يحسر هذه الهستيريا الرامية لتضليل الجماهير, وهذا حسن.

لكن علينا أن نقر أن السلاح الفكري للثورة المضادة واتجاهاته الدائمة لفرض العنف على حركة الثورة تسير دائماً تحت مظلة التهريج والدجل باسم الدين, لهذا فلا يكفي في مواجهة هذا الموقف الاقتناع بالدفاع عن الحياة السياسية العلمانية, وشعار فصل السياسة عن الدين.

صحيح أنّ هذا هو الموقف المبدئي الذي ندافع عنه لرفع وعي الجماهير السياسي, وشحذ إدراكها الاجتماعي والوطني والطبقي, ومن أجل وحدة بلادنا التي لا يمكن أن تبني فوق تعصب جاهز باسم الدين, تختبئ من ورائه المصالح الطبقية للرجعية, ومصالح هذه الطبقات في قهر القوميات الجنوبية بفرض دكتاتورية عليها ومنعها من حرية الاعتقاد والحركة السياسية.

صحيح أيضاً؛ أنّ خطّ حزبنا بين الجماهير في الدفاع المستميت عن مصالحها, وفي الاقتراب اليومي من طرق معيشتها وتقاليدها السياسية والاجتماعية, سيجعل هذه الجماهير تقتنع بتجاربها ببطلان الهستيريا الرجعية, وتكشف الدجل الطبقي الذي تحاول القوى الرجعية إلباسه مسوح الدين, لكنّ هذا وحده لا يكفي لمواجهة خطر مستمر من الهجوم الفكري, أصبح لزاماً على حزبنا أن ينمي خطه الدعائي حول قضية الدين, وعلاقته بحركة التقدم الاجتماعي, فقد جرت محاولات متقطعة وينقصها التوفر على الدراسة العميقة, والإلمام بعلم الفلسفة من جوانبه المختلفة, ولا تشكل خطاً دعائياً ثابتاً لحزبنا».

ولا تقتصر أهمية هذا الخطّ الدعائي العميق على الردود لما يثار من قبل أجهزة الدعاية الرجعية؛ بل يتعدى ذلك إلى جعل الدين الإسلامي عاملاً يخدم المصالح الأساسية لجماهير الشعب, لا أداة في يد المستغلين والقوى الرجعية

التي لا ترتبط بثرى هذا الوطن في مصالحها وتطلعاتها, ونحن في حاجة إلى هذا الخط على المستوى الفلسفي؛ إذ تجري محاولات دائبة في معاهد التعليم للتخلي عن الحياة العلمانية, وتربية جيل بتزوير الأفكار الإسلامية ضدّ التقدم الاجتماعي والاشتراكية, قوام حياته اعتزال المجتمع وتحطيمه لكلّ ما أنجز محلياً, وكجزء من البشرية, لمواجهة هذا الوضع الخطير أصبح لزاماً على حزبنا أن يدخل بين الطلاب, لا بصفته داعية للنضال السياسي؛ بل كقوة فكرية تتصدى لهذا الخطر وتواجهه بخط يضع الدين في مكانه بين حركة الشعوب»[18].

ويضيف التقرير «في ميدان العمل الفكري والدعائي»، العمل الدعائي ركن مهم في نضالنا, فإلى جانب عديد من القضايا الأخرى ينبغي أن نكرس جهدًا مهمًا من جهدنا لتصفية النفوذ الفكري للتكوينات السياسية التقليدية بين الجماهير.

إنّ المهمات التي تواجهنا في هذا الميدان ليست سهلة؛ فهذا النفوذ الفكري الرجعي سنده مؤسسات طائفية وعشائرية ومواقع اقتصادية, وعناصر تعمل في جهاز الدولة في التعليم والإدارة والقضاء والقوات المسلحة وغيرها, والجماهير التي تقع تحت هذا النفوذ لا تقتصر على سكان المناطق المتخلفة؛ بل تمتدّ إلى مناطق الإنتاج الزراعي الحديث, وإلى أقسام من المثقفين والطلاب, بل ومن العمال أيضاً.

إنّ تحرير الجماهير من النفوذ الفكري للتكوينات السياسية الرجعية جميعها, وعلى الأخص الإخوان المسلمين والصادق المهدي، يشكّل أحد الأسس الرئيسة لانتصار الثورة السودانية, ولدعم النشاط التقدمي: فما هي مهامنا هنا؟

1- أن ندرس في مناطقنا المختلفة القضايا المتصلة بثورة التغيير الاجتماعي, وأن نعمل على حلّ تلك القضايا لمصلحة الكادحين, لأنّ ذلك هو الأساس المادي لتصفية الأفكار الرجعية.

18 الحزب الشيوعي السوداني، إستراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية، المنجزات الفكرية والسياسية للمؤتمر الرابع للحزب، بدون ناشر ولا تاريخ، ص 130.

3- أن نعطي اهتماماً خاصاً للعمل الدعائي وسط الطلاب, في مختلف المستويات, لتصفية نفوذ الإخوان المسلمين بينهم[19].

ومع احتدام الصراع ضدّ الشيوعية, كان لا بدّ من أن يقوم الحزب بتوضيح موقفه بجلاء من الدين؛ لذلك أفرد في هذا حيزاً مقدراً لموضوع الدين في أدبياته المتعددة, خاصّة في التحضير للمؤتمر الخامس, وفي فصل بعنوان «الدين والسياسة» يكتب:

- لا نؤسّس لموقف جديد لشأن مسألة الدين والدولة, بقدر ما نسعى لتطوير رؤيتنا التي تبلورت معاً, لاحتياجات الأولى لنشأة حزبنا, ونسجل في الوقت ذاته نقداً ذاتياً لتقصيرنا في تطويرها, خلال العقود الماضية, وفق ما ألزمنا به أنفسنا في المؤتمر الرابع.

- تتأسس هذه الرؤية على احترام حزبنا لمقدسات شعبنا وأديانه, الإسلام والمسيحية, والأديان الإفريقية, باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات وعيه ووجدانه وهويته, وبالتالي؛ نرفض أيّة دعوة تتلبس موقف حزبنا, تنسخ أو تستهين بدور الدين في حياة الفرد والأسرة, وفي تماسك لجهة المجتمع وحياته الروحية وقيمة الأخلاقية, وتطلعاته للعدالة الاجتماعية, ونعدّها دعوة قاصرة وبائنة الخطل.

- فوق ذلك يستلهم حزبنا أرفع القيم والمقاصد لنصرة المستضعفين, وشحذ هممهم, وحشد قواهم من أجل الديمقراطية والتغيير الاجتماعي, وذلك على قاعدة الاحترام والتسامح الديني في بلادنا متعددة الأديان والمعتقدات كنزوع فطري, يتوجب علينا الإعلاء من شأنه وتطويره, وتخليصه من علل الاستعلاء به, كما بالثقافة أو اللغة أو العرق, وما يتولّد عن ذلك من مرارات متبادلة بين مكونات شعبنا.

- يرفض حزبنا أن يصبح الدين أداة نزاع في سياق الصراع الاجتماعي, وأن نتخذ لهذا السبب بالذات موقف المعارضة, الفكرية والسياسية, الحازمة ضدّ أيّ مسعى من أيّ قوة اجتماعية, لاستغلاله في تحقيق أيّ مصالح اقتصادية أو سياسية,

19 المصدر السابق، ص 193.

وننطلق في موقفنا هذا من حقيقة أنّ معيار الأغلبية والأقلية معيار سياسي لا ينسحب على قضايا الفكر والثقافة والمعتقد الديني، التي لا تحسم بالتصويت.

- يبحث الحزب الشيوعي عن أصل استلاب إنسان بلادنا وعذاباته في عمق الصراع السياسي والاجتماعي، حول علاقات الإنتاج الاجتماعية، ويتخذ هذا الصراع في الوقت الراهن، مثلما ظلّ يتخذ من عقود طوال شكل ومضمون المواجهة بين مشروعين متوازيين تماماً، مشروع الدولة الدينية من جهة، الذي تقف وراءه وتدعمه القوى الظلامية التي تتخذ من قدسية الدين دثاراً ودرعاً أيديولوجياً، لتحقيق مصالحها الاقتصادية السياسية الدنيوية الضيقة، ومشروع الدولة المدينة الديمقراطية من جهة أخرى، الذي ترفع لواءه قوى الاستنارة والعقلانية السياسية التي تتطلع إلى نظام حكم يراعي خصائص التعدد والتنوع، الذي تتميز بهما أمتنا مما يصون وحدتها الوطنية واستغلال بلادنا وسلامة أراضينا[20]».

تداعيات حلّ الحزب الشيوعي السوداني بعد عام 1965

واصل الإخوان المسلمون خطة استغلال الدين في السياسة، ومن منطلقاتها بيع فكرة ربط الشيوعيين بالإلحاد، ومحاربة الدين، رغم المواثيق الفكرية المعلنة والممارسات التي لم يظهر فيها أيّ صراع مع الدين، وقد عوّل الإخوان في معركتهم على مساندة الأحزاب الكبرى الطائفية:

- الختمية والأنصار بإثارة العواطف الدينية، إضافة إلى أجواء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

ورغم الحملات الصحفية، وفي الليالي السياسية، والعنف الطلابي الذي يمارسه الإخوان المسلمون في الجامعات، ظلّ الحزب الشيوعي يؤكّد موقفه الإيجابي من الدين، ويحذر عضويته من الاستخفاف بالمتدينين، وقد جاء في المناقشة العامة:

كان هناك تطرّف في مواقف بعض المنتمين للحزب من الدين، والسخرية والاستخفاف بجملة الشهادات الدينية، ومعاداة الدعاة والوعاظ وأئمة المساجد،

20 الحزب الشيوعي السوداني، المؤتمر العام الخامس للحزب الشيوعي/ يناير 2009، التقرير السياسي العام، الخرطوم، دار التنوير 2009، ص 122.

وحفظة القرآن, باعتبار أنّهم رصيد للقوى الرجعية المعادية للتقدم. ينبغي نقد هذا الموقف بجرأة, ومن المهم دحض ورفض أيّة دعوة تنسخ أو تستهين بدور الدين في حياة الفرد والأسرة والمجتمع.

حول قدسية الدين ودنيوية السياسة, هناك اقتراح أن يولي الحزب موضوع الدين كل اهتمامه حتى ينزع قناع الزيف من القوى التي اتخذت من الدين درعاً أيديولوجياً.

الدين أصبح جوهرياً, ولا ينبغي تبني إغفاله عند وضع أيّ برنامج للحزب, ولا بدّ أن يلعب دوره في برنامجه, وأول خطوات هي ألّا يتبنى الحزب الإلحاد والفصل بين الدين والدولة, ويبقى الجانب الفلسفي للدين الذي يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل حتى يتبلور رأي واضح.

الاهتمام بتوفير مرجعيات تهتم بالمسألة الدينية في الدستور الدائم, ترفض يوماً أن تكون الشريعة واحداً من مصادر التشريع في السوادان, مع إضافة كريم الأديان والعرف والسوابق القانونية والمواثيق الدولية, والوجدان السليم في فصل الدين عن الدولة, الهدف عدم استغلال الدين في القضايا السياسية, ولا بدّ من التركيز على أن تكون الحقوق والواجبات على أسس المواطنة بصرف النظر عن الدين واللغة والجنس والثقافة والموقع الاجتماعي, وعدم أخذ الدين بحدة فالحزب يسع كلّ الديانات.

نفرق بين التطرف والتدين؛ التطرف موقف سياسي مصحوب بحالة من التعبئة النفسية والفكرية, ذا منحى تعويضي لإكمال النقص, التطرف ليس حكراً على المسلمين بل في كلّ الأديان.

الدين مكون من مكونات المجتمع, ونحن ضدّ استغلال الدين في السياسة, وليس الدولة, وقال البعض إنّنا عندما نتحدث عن الدين إنما نتحدث عن الواقع, والدين من واقعنا, نتعامل معه ونحترمه, والدين ظاهرة تاريخية لها أسبابها, ويبقى كيف نساهم في توضيح الأسباب من خلال البرنامج التعليمي والثقافي, وهناك اقتراح بتوفير كادر مؤهل وإعطائه المراجع للمساهمة في ذلك.

هناك حاجة إلى نهضة دينية تتمشى مع معطيات العهد التي تتسم بالديمقراطية والتسامح واحترام حقوق الإنسان[21].

استمرت مثل هذه المناقشات طويلاً داخل الحزب, وأظهرت أحياناً بعض التناقضات والتراجعات, مثل الموقف من فصل الدين عن الدولة, كل هذا يهدف إلى إبعاد شبهة معاداة الشيوعيين للدين, لم تُجد توضيحات الحزب الشيوعي ومواقفه المحددة من الدين, في وقف استمرار الإخوان المسلمين لحملتهم على الشيوعيين, واستمر ترصد وتربص الإخوان المسلمين بالشيوعيين, وافتعال الأزمات, وإثارة حفيظة الأحزاب التقليدية, وتحذيرها من الخطر الشيوعي, وأصبحوا عنصراً نشطاً في الحرب الباردة التي تصورها أمريكا ويرى الأكاديمي الشيوعي محمد سعيد القدال: أنّ استغلال الإسلام في الصراع السياسي لم يكن قاصراً على السودان؛ بل إنّ ما حدث في السودان كان امتداداً للمنهج الذي بدأته الرجعية العربية, فما إن اتخذت حركة التحرر الوطني العربية هيئتها كثورة من أجل التقدم الاجتماعي والوحدة العربية, حتى عمدت الدوائر التقليدية التي تخشى تلك الثورة, والتي تحمي مصالح الغرب الاستعماري إلى رفع شعار الدين الإسلامي ضدّ حركة الحرية العربية, واتهمت القيادات الجديدة في الجزائر ومصر وسوريا والعراق بالآحاد والزندقة.

«وحزمت تلك القوى الرجعية والدوائر الاستعمارية أمرها واحتمت بالحلف الإسلامي, ولم يكن السودان محصناً من الذي كان يجري في العالم العربي»[22].

إنّ ظاهرة التيارات الدينية المتزمتة التي يتخذ منها القوى الرجعية غطاءً تحمي به مصالحها المعادية لحركة التقدم كانت ظاهرة إقليمية وعالمية, ولها تجلياتها المحلية أيضاً, فكيف تمت ممارستها في السودان؟

أخرج الإخوان المسلمون مسرحية محبوكة وشديدة التأثير والفعالية؛ ففي 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 1965, نظّم (الإخوان المسلمون), أو جبهة الميثاق الإسلامي ندوة بمعهد المعلمين العالي بأم درمان, حول «مشكلة البغاء», وكانت المتحدثة الإسلامية البارزة سعاد الفاتح, وحاولت استفزاز اليساريين وتحدت من يجرؤ منهم أن

21 الحزب الشيوعي، التلخيص الختامي للمناقشة العامة، الخرطوم، يونيو 2006، بلا ناشر، ص 24.

22 محمد سعيد القدال، الإسلام والسياسة في السودان، بيروت، دار الجيل، 1992م، ص 148.

يُعلن إلحاده, وتدخل الطالب شوقي محمد علي, وقال إنّ بيت الرسول نفسه لم يسلم من الزنا وأورد حادثة الإفك.

استغل الإخوان المسلمون هذا الحديث المستفز للمسلمين, والمثير لعواطفهم الدينية؛ فأعلنوا أنّ الطالب ينتمي للحزب الشيوعي, وما قاله يعبّر عن موقف الحزب الشيوعي, وأصدرت رابطة الطلبة الشيوعيين بياناً ينفي علاقة الطالب بالحزب.

ولكن لم يكن ممكناً أن يفوت الإخوان هذه الفرصة الذهبية؛ فواصلوا تصعيد الموقف, وفي يوم الجمعة التالية للحادثة, نظّموا مظاهرات خرجت من مساجد العاصمة المثلثة, وقصدت إحداها منزل الرئيس إسماعيل الأزهري, مطالبة بحلّ الحزب الشيوعي, فخطب فيهم قائلاً: «إنّ الحكومة والجمعية التأسيسية ستضع حداً لهذا الفساد, وإن لم تفعل فإنه سينزل معهم إلى الشارع لتطهير البلاد», ويعلق عبد الخالق محجوب: «كان منعطفاً حاسماً وخطيراً في تطور الأزمة بثقله السياسي وشعبيته, حمل المعركة خارج قدرات الإخوان المسلمين المحدودة».

كما أنّ أزهري قرّر ما ستفعله الجمعية التأسيسية بالنسبة إلى القضية, قبل أن تعرض عليها, ودخل أيضاً الإمام الهادي إلى المعركة, واستدعى مجموعات من الأنصار إلى العاصمة»[23].

ويبدو أنّ الأحزاب التقليدية قررت استغلال الموقف العدائي لصالحها, فدفعت بمؤيديها إلى مهاجمة دور الحزب الشيوعي بالقوة, وهذا ما أسماه عبد الخالق «عنف البادية», واستمرّ التصعيد خاصة حين قام البعض بمحاصرة البرلمان مطالبين بحلّ الحزب الشيوعي وتجريمه.

وخضع البرلمان للضغوط الشعبية, فانعقدت الجمعية التأسيسية في 15 كانون الثاني (ديسمبر) 1965, وعمل النواب على إصدار قرار عاجل وسريع, حتى لو تم تجاوز اللوائح البرلمانية, وخرق الدستور, وتقدم محمد أحمد محجوب, زعيم الجمعية ورئيس الوزراء, بطلب إلى رئيس الجمعية برفع المادة 25 (8), من اللائحة

23 عبد الخالق محجوب، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، مرجع سابق، ص 153.

الداخلية لمناقشة أمر عاجل, ثم قرأ الرئيس اقتراحاً تقدم به ستة من النواب جاء فيه: «إنّه من رأي هذه الجمعية التأسيسية بالنسبة إلى الأحداث التي جرت أخيراً في العاصمة والأقاليم, وبالنسبة إلى تجربة الحكم الديمقراطي في البلاد, وفقدانه للحماية اللازمة لنموه وتطوره, أنّه من رأى هذه الجمعية التأسيسية أن نكلف الحكومة للتقدم بمشروع قانون, يحلّ بموجبه الحزب الشيوعي السوداني, ويجرم قيام أي أحزاب شيوعية أو منظمات أخرى تنطوي مبادؤها على الإلحاد أو الاستهتار بمعتقدات الناس أو ممارسة الأساليب الدكتاتورية[24].

ثم دارت مناقشات مطولة قبل التصويت, قال النائب عبد الرحمن صالح (الدائرة 187): «أنّ الشيوعية لا تؤمن بالديمقراطية, ولا تؤمن بوجود الله, وتنظر إلى الدين كمجرد مخدر للشعوب, ودستورهم ليس إلا ذراً للرماد في العيون, وطالبهم «بالخروج إلى الشارع والمجاهرة بإلحادهم, إن كانت لهم شجاعة», وأضاف: «الشيوعية أفسدت كثيراً من شبابنا, وجعلتهم يدمنون الخمر وتعاطي المخدرات».

وقال النائب محمد صادق الكاروري: «إنّ النظرية الشيوعية لا تؤمن بوجود الله, وترى الحياة مادة والقرآن أساطير والسيرة خرافة والأنبياء أفاقين».[25]

وأجيز الاقتراح بأغلبية 151 ومعارضة 12 وامتناع 9 عن التصويت, لكن عندما قدم المشروع في مرحلة القراءة الأولى, في جلسة (11/16), اتضح أنّ المواد 3, 24 من المشروع, تتعارض مع نص المادة الخامسة من الدستور؛ التي تحرم المساس بالحريات العامة, فتقدم زعيم الجمعية بطلب تأجيل الأمر لليوم التالي (11/17), وتقدمت الجمعية باقتراح لتعديل المادة الخامسة من الدستور في مرحلة القراءة الأولى, في جلسة 18 تشرين الثاني (نوفمبر), ثم عرض المشروع للقراءة الثانية ومرحلة اللجنة في جلسة 11/22, وأجيز بأغلبية 145 ومعارضة 25 وامتنع عضوان.

ولكن ظهرت مشكلة جديدة؛ فتعديل الدستور يتم بثلثي الأعضاء بالجمعية مكتملة وعددهم 156, لكن التعديل أجيز بدون النصاب القانوني. وظهرت مشكلة أخرى؛ فالتعديل يحرم قيام أحزاب شيوعية, لكنه لا يمنع وجود النواب الشيوعيين في

24 المرجع السابق، ص 154.

25 محمد سعيد القدال، مرجع سابق، ص 151.

البرلمان, فتقدمت الحكومة بمشروع تعديل آخر بسحب عضوية النواب الشيوعيين, وأجيز القانون في 8 كانون الأول (ديسمبر)؛ حيث تقدم حسن الترابي بمسألة مستعجلة تقول:

«إنّه من رأي هذه الجمعية أن تقرر, بحكم الدستور والقانون, أنه قد سقطت العضوية عن الأعضاء الشيوعيين الثمانية (استثنى الأعضاء الثلاثة الذين أيدهم الحزب الشيوعي), وأن تكلف رئيسها بحفظ النظام بإبعاد أولئك الأفراد[26]».

لكنّ الأمر لم يقف عن هذا الحد؛ فقد قام الحزب الشيوعي برفع ثلاث قضايا دستورية ضدّ تعديل الدستور, وأخرى ضدّ حلّه, وثالثة ضدّ إبعاد نوابه من البرلمان.

وفي 22 كانون الأول (ديسمبر) 1966؛ أعلن قاضي المحكمة العليا بطلان القرارات لتعارضها مع الدستور, وحكمت المحكمة بعدم دستورية التعديلات, وإلغاء كلّ ما ترتب عليها من تشريعات, واعتبارها كأن لم تكن.

ولم تنته الأزمة بقرار المحكمة؛ فقد أعلن الصادق المهدي, رئيس حزب الأمة, أنّ حكم المحكمة العليا حكم تقريري, ورفضت كل الأحزاب التي شاركت في التعديلات حكم القضاء, واستغلت المسألة ضد المؤسسة القضائية, واستقلال القضاء, مما دفع برئيس القضاء «بابكر عوض الله» إلى الاستقالة.

وبعد ذلك بشهر< أصدر (الترابي) كتيباً عنوانه «أضواء على المشكلة الدستورية: بحث قانوني مبسط حول مشروعية حل الحزب الشيوعي», جاء فيه: إنّ «الجمعية التأسيسية هي الجهة المناط بها ممارسة السلطة الدستورية العليا, وهي مظهر السيادة تثبتها الدساتير للأمة بعد الله, ولأنّ السلطة التأسيسية هي التي تملك السيادة المطلقة؛ فإنّ فصل السلطات إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية, يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة إلى السلطة التأسيسية تأتي في مقام الفرع من الأصل[27]».

26 عبد الخالق المحجوب، مرجع سابق، ص 158.

27 عبد الخالق المحجوب، مرجع سابق، ص 161.

وهكذا, سرعان ما تحول موضوع الطالب من قضية دينية وعقدية إلى قضية قانونية ودستورية وصراع سياسي, وكان هذا الهدف أصلاً في إقحام الدين في المشكلة والخلاف, وقد عدّ الإسلاميون هذه النتيجة انتصاراً لهم, وأطلقوا عليها اسم «ثورة رجب», كما يكتب (مكي) مؤرخ الحركة الإسلامية السودانية:

«كانت واحدة من إستراتيجيات العمل الإسلامي في الفترة (1965-1969) تأمين الجهة الداخلية لمحاربة الحزب الشيوعي, ونزلت هذه السياسة إلى الميدان في شكل اتحادات وجبهة نسائية وروابط المعلمين, وفي حملة إعلامية ضارية من منابر المساجد والليالي السياسية, وفي عمل فكري كان أبرزه كتاب (الإيمان بالله والجدل الشيوعي) لفتح الرحمن الجعلي, كما كان هناك مجهود يبذل لحث السلطة السياسية على اتخاذ إجراء رسمي ضد الحزب الشيوعي, باعتباره نافذة إلحاد وهدم للعقيدة, خصوصًا وقد تهيأ للشيوعيين منبر يفوق قوة منبر الإسلاميين, وقد حاول الإسلاميون تلمس الفرص التي تعطي المبرر الشرعي لضرب العمل الشيوعي»[28], ويلخص رؤية الإخوان المسلمين للشيوعيين فيما يأتي:

- الشيوعيون دعاة للماركسية, والماركسية تقوم على الإلحاد وحرب الطبقات, ما يعني محاربة الدين الإسلامي ومقتضيات هذه العقيدة, وسحق التراث الإسلامي الذي يقوم على المحبة والإخاء والتكافل وصيانة الملكية الفردية.

- الشيوعية تقوم على تبعية للحزب الشيوعي الروسي أو الصيني, ورؤية الإخوان لروسيا أو الصين, مثلاً, رؤية لدولة توسعية استعمارية ما تزال تستعمر خمسين مليون مسلم, وهي ثاني دولة في العالم اعترفت بإسرائيل, وما تزال تغذيها بالمهاجرين.

- الشيوعيون المحليون مجرد جواسيس وأدوات للقوة الكبرى, يخدمون أغراض سياساتها وينوبون عنها وينشرون التفسخ والانحلال والتبعية[29].

28 حسن مكي، الحركة الإسلامية في السودان (1969- 1985)، الخرطوم، الدار السودانية، 1999م، ص 126.

29 المرجع السابق، هامش ص 126.

كانت الإثارة الدينية خطأً سياسياً مستمراً لدى الإخوان؛ فقد نشرت صحيفتهم (الميثاق الإسلامي) قبل حادثة طالب معهد المعلمين بقليل، في عدد يوم 1965/10/17، موضوعاً بعنوان «الميدان- صحيفة الحزب الشيوعي- تهاجم الإسلام»، ويقول الخبر: (نشرت الميدان لسان حال الحزب الشيوعي، أمس الأول، في صفحتها الأدبية قصيدة بعنوان (أمير المؤمنين)، ملأت كلّها بالسباب المقزع والصور السيئة لشخصية أمير المؤمنين)، ونحن نلفت نظر سلطات الأمن والسيد قاضي القضاة بالإنابة لاتخاذ الإجراءات الرادعة ضدّ هذه الجريدة حفاظًا على كرامة الدين»[30].

يقول الإسلاميون إنّهم تفرغوا بعد حلّ الحزب الشيوعي لمعركة الدستور الإسلامي، وشاركوا في طرح صوت ثقة في رئيس الوزراء محمد أحمد محجوب، لتقصير حكومته في قضية الدستور، ويعتقدون أنّ المحجوب شخصياً لم يكن متحمساً لا للدستور الإسلامي ولا الجمهورية الرئاسية؛ لذا لما جاءت حكومة الصادق المهدي (يوليو 1966- مايو 1969)، ركّز الإخوان على قضية الدستور الإسلامي، وقامت حكومة الصادق بتقديم لجنة الدستور، وأجازتها الجمعية التأسيسية في 1967/1/4. لكنّ حزب الأمة شهد انقساماً خطيراً جعل منه جناح الصادق، وجناح عمه الإمام الهادي المهدي، وسقطت حكومة الصادق في منتصف أيار (مايو) 1967، لكنّ الإخوان كونوا معه تحالفاً تحت اسم (مؤتمر القوى الحديثة) يقولون: «كان التحالف مع الصادق المهدي الذي بدا أكثر تفهماً للحركة الإسلامية وقضاياها، إضافة إلى أنّ الإسلاميين رؤوا في الصادق خير نصير مرحلي، وكان من إستراتيجتهم:

- تسخير الصادق في ضرب الطائفية والعشائرية والشيوعية.
- تأمين وقوف الجنوبيين، أو على الأقل تحييدهم في قضية الدستور الإسلامي[31].

ضم مؤتمر القوى الجديدة الإخوان بجناح الصادق وحزب سانو الجنوبي، بقيادة وليم ذينق، لكنّ المؤتمر لم يتطور ويتحول إلى كيان سياسي، كما تمّ حلّ الجمعية التأسيسية في 1968/2/7 بسبب استقالة ثلث النواب.

30- حسن مكي، المرجع السابق، ص127.

31- المصدر السابق، ص134.

الحزب الشيوعي وانقلاب 25 أيار 1969

دخلت البلاد في دوامة من عدم الاستقرار السياسي، تميزت بانقسامات حزبية وخلافات برلمانية، من ناحية أخرى؛ ساد سخط عام وسط قطاعات شعبية عريضة نظرت للأمر إلى أبعد من مجرد حلّ الحزب الشيوعي، ورأت في كل هذه التطورات اعتداءً سافراً على النظام الديمقراطي، خاصة الحريات، مثل حرية التعبير وحرية التنظيم، كما مثلت الأحداث انتهاكاً واضحاً لاستقلال القضاء، ومبدأ فصل السلطات، وعدّ كثيرون أنّ ما تم هو بداية لحملة شرسة ضدّ الديمقراطية في البلاد، ولا تقتصر على الحزب الشيوعي، وهذا ما قصده (منصور خالد)، في مقالة «يوم أكل الثور الأبيض» يكتب: «وفي النهاية إن لم يكن الأمر أمر فكر مادي ملحد ترفضه لأننا لا نتعايش مع المادية والإلحاد...

وإن لم يكن الأمر أمر أخلاق فأخلاق الأمة قد فسدت بالرغم من الشيوعية وليست بسببها، وإن لم يكن الأمر أمر ديمقراطية يتهددها الخطر الشيوعي والديمقراطيات التي تقتفي أثرها تتعايش جميعها مع الشيوعيين.

نعم، في النهاية إذا لم يكن الأمر لا هذا ولا ذاك، فما هو إذن؟» يقول: «إنّ الروح الجديدة التي غمرت إفريقيا وجدت طريقها إلى شباب السودان: ويعدد المواثيق الجديدة التي أعلنها قادة حركات التحرر الوطني في المنطقة» وهم:

«أمّا أحزاب السودان فقد أتت بأناس لم يقرأ بعضهم تلك المواثيق والبرامج الجديدة التي صيغت لهم، ناهيك عن الإيمان بها فقدتهم الصدارة بحكم وضعهم الأسري، أو نفوذهم القبلي أو الطائفي، دون أن يؤهلهم، في كثير من الأحيان، خلف أو كافية لما احتلوه من مركز صدارة[32]».

شعرت كثير من القوى الديمقراطية بالخطر المهدد للديمقراطية، فقررت مساندة الحزب الشيوعي، وفي هذا السياق تكونت (هيئة الدفاع عن الديمقراطية)، التي ضمت حزب الشعب الديمقراطي برئاسة الشيخ علي عبد الرحمن والأحزاب القومية، إضافة للنقابات المهنية والاتحادات الجماهرية، وتخوف الجميع من الهوس

32- منصور خالد، حوار مع الصفوة، الخرطوم، دار نشر جامعة الخرطوم، 1974م، ص 93.

الديني الذي أيقظه الإخوان المسلمون, وعبّر الحزب الشيوعي عن هذا الوضع في تقريره العام في المؤتمر الرابع, تشرين الأول (أكتوبر) 1967, والذي أعطاه عنوان «الماركسية وقضايا الثورة السودانية» والذي جاء فيه:

«تحت راية الدعوة للإسلام شنت الثورة المضادة معاركها ضد قوى التقدم والحزب الشيوعي, وهي تستظل بهذه الراية في محاولاتها الرامية لمنع تلاحم الحزب الشيوعي بالحركة الجماهرية, وتحوله إلى قوة اجتماعية مؤثرة في سير الأحداث بوطننا, لتأخير الثورة الوطنية الديمقراطية, إنّ لجوء الثورة المضادة لهذا السلاح يؤكد إفلاسها السياسي (.....) إذاً, لكسر الحواجز التي تضعها قوى الرجعية والنشاط الاستعماري في بلادنا لمنع تلاحم الحزب الشيوعي مع الجماهير, أصبح لزاماً علينا أن نواجه هذه الحواجز, حاجز العنف والاضطهاد والحملات الفكرية التي تتجه ضد كيانه واستمراره, كحاجة تاريخية تفرضها الثورة السودانية, والتستر باسم الدين سلاحاً فكرياً ضدّ نمو الحركة الثورية»[33].

كان تحليل الحزب لتزييف الرجعية للين صحيحاً تماماً, فقد انطلقت بعد حلّ الحزب مكارتية دينية في البلاد, تنصب «محاكم تفتيش للفكر»؛ ففي 1968/11/18 طلبت المحكمة الشرعية العليا من الأستاذ محمود محمد طه, رئيس الحزب الجمهوري, أن يمثل أمامها لمواجهة تهمة الردة, لكنّه رفض المثول أمام المحكمة باعتبار أن القضاة لا يملكون أيّة صلاحية لتكفير أي إنسان, أو إعلان ردته عن الإسلام, وقال: إنّ «ما يدعو إليه هو الشريعة المرحلية للإسلام». القدال: (159-160) وأصدرت المحكمة حكماً بتبرئة الأستاذ محمود.

أدت المضايقات والملاحقات التي يتعرض لها الشيوعيون إلى التفكير في تغيير اسم الحزب, أو إنشاء حزب اشتراكي, تجنباً للتهم التي تلصق بالشيوعية, ويرى (عبد الخالق) أنّ هذه الدعوة دليل على فشل الحزب الشيوعي في التجربة البرلمانية الليبرالية, رغم التضحيات التي قدمها للقضاء على الحكم العسكري[34], ويضيف أنّ الحل فجّر أزمة داخل الحزب فقد لجمت اندفاعه السياسي وإعادته إلى شبه العلنية,

33 الحزب الشيوعي السوداني، الماركسية وقضايا الثورة السودانية، الخرطوم، دار الوسيلة، (ب.ت)، ص 170.

34 عبد الخالق محجوب، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، بيروت، دار الفارابي، 1999، ص 161.

وأغلقت صحفه ودوره, وفجرت أزمة حول جدوى النظام البرلماني الليبرالي, لكنّها بدت خافتة, ولم يشتد ساعدها إلا فيما بعد, ولعلها كانت من الأسباب التي بدأت تفرغ التفكير الانقلابي[35].

ركّز الشيوعيون على تأسيس منظمات جماهيرية, ونظم المتعاطفين معهم في (الجبهة الديمقراطية), وظهر عدد من الديمقراطيين الذين تتطابق أفكارهم, في أحيان كثيرة, مع طروحات الحزب الشيوعي, وقد فتحت تجربة (الجبهة الديمقراطية) الباب أمام عناصر كثيرة؛ فقد ضمّت الجبهة بعض القضاة الشرعيين, مثل شيخ عوض الله صالح وشيخ البوري, وعددًا من خريجي الأزهر ودار العلوم, بالذات الذين يعملون في التدريس, وسيطروا على اتحاد المعلمين لفترة طويلة كما كونوا رابطة المعلمين الاشتراكيين.

من الجانب الآخر؛ لفتت الأزمة انتباه الشيوعيين إلى خطورة خلط الدين بالسياسة, فكونت لجنة للدراسات الإسلامية, لكنّها انغمست في قضايا الصراع ضدّ الإخوان المسلمين, ولم يبدأ في ارتياد آفاق النظر المستقل إلى الإسلام, باعتباره معيناً ثرياً للتراث الشعبي, فصدر كتابان: «الإخوان المسلمون أعداء الله وكتابه», تأليف الرشيد نايل, و»أفكار حول فلسفة الإخوان المسلمين» تأليف عبد الخالق محجوب»[36].

قام كادر الحزب بنشر مقالات نقديه عن فكر الإخوان المسلمين في مجلة «الشيوعي», ثم جمعها في كتيب تحت عنوان «قراءة وتعليق في مطبوعات الإخوان المسلمين», اتسمت فترة صدور الكتيب بجو عاصف في النقاش والجدل حول الدستور الإسلامي, لذلك حفلت الإصدارة بتفنيد للدعوة ومبررات رفضها, نقرأ فيه:

«الصراع في الدستور لم يكن, ولن يكون في المستقبل أيضاً, بين طابعه الإسلامي أو العلماني؛ تلك مصطلحات سياسية دارجة قرنت نفسها في لغة الدعاية السياسية, جوهر الصراع, دستور يقنن مكتسبات الشعب في الاستقلال الوطني

35 المرجع السابق، ص 162.

36 المرجع السابق، ص 163.

والحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية, أم دستور يقننن دكتاتورية الطبقات والفئات الحاكمة وسلب الشعب ثمار نضاله.

القوى اليمنية لجأت إلى تزييف الدين والخروج به عن رسالته, لتتخذه أداة أيديولوجية تصوغ بها الدستور الذي يقنن دكتاتوريتها, ويحمي مصالحها الرأسمالية, في حين أنّ الديمقراطية الجماهرية لم تتخذ موقفاً عقائدياً معادياً للإسلام أو المسيحية, كعقيدة أو دين, وأسهمت في الصيغة السليمة كما يصون الدستور قدسية الدين وحرمة المعتقدات, وأن تصبح الشريعة الإسلامية وتعاليم المسيحية أحد مصادر التشريع, بوصفهما تراثاً روحياً وحضارياً لشعبنا, أقرب إلى وجدانه, وبوصفها قيماً روحية بشرت منذ القدم بالعدالة, وبوصفهما واعزاً قوياً في التكوين الروحي والخلقي القديم للمواطنين.

دعوة الدستور الإسلامي ليست أصيلة في تاريخ الحركة السياسية السودانية, لكنّها طوق نجاة تتعلق به القوى اليمينة عندما تضيق بالديمقراطية, ونهوض الحركة الثورية للتغيير الاجتماعي. لقد بدأت طلائع البورجوازية الصغيرة نشاطها السياسي في مؤتمر الخريجين في الثلاثينات, من مواقع الليبرالية والاستنارة الأوربية.

وأسهمت في صياغة شعار الحركة الوطنية ودستور السودان, ثم ميثاق أكتوبر من الموقع ذاته, لكنّها رفعت شعار الدستور الإسلامي وحماية الإسلام من الخطر الشيوعي, عندما واجهت نهوض ثورة أكتوبر»[37].

في بعض الظروف المحيطة بالمنطقة العربية والإفريقية, تبذر دعوة الدستور الإسلامي بذور الفتنة الدينية وتمزيق الوطن, وتجربة لبنان ماثلة عظة وعبرة لمخاطر زج الطوائف الدينية في الصراع السياسي, والدعوة لتحكيم الإسلام لا تقف في حدود محاربة الشيوعية, لكنّها تمتد لتعيد «صياغة الحياة السياسية» في تصورات التعصب الديني التي لا تعرف التسامح, وتعجز عن تحقيق إجماع المسلمين حولها, وتضيف لأسباب الصراعات القومية, تعقيدات جديدة بموقف الإسلام والدولة

37 الحزب الشيوعي السوداني، قراءة وتعليق في مطبوعات الإخوان، ص 25.

الإسلامية من معتقدي الديانات الأخرى، وتجعل من خلاف الرأي والاجتهاد خلافاً بين إيمان الحاكم وزندقة المعارضة[38].

وفي موضع آخر: «مجموعة القوانين التي حضرتها اللجنة 61 قانوناً، واتخذت قراراً يصفها بأنها منافية للشريعة، وهي تغطي مساحة واسعة من مناشط المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، والحياة الخاصة والعامة، ومن الخطورة بمكان أن تقف الحركة الديمقراطية موقف المتفرج السلبي؛ ففي الجانب الديني، تستقر سابقة خطيرة إذ تبيح جماعة من المسلمين لنفسها حق التحريم والتحليل في مسائل ليست من أركان الإسلام في شيء، وتقبل أكثر من تفسير وترجيح؛ لأنّها تعالج قضايا وظواهر متحركة ومتجددة، ولمثل هذه السابقة تاريخ وجذور في كلّ الفتن والإحن التي عاشها المسلمون، عندما يأتي الحاكم برأي جماعة أو مذهب، وينكل بالجماعات والمذاهب الأخرى، ويتحول جهاز الدولة إلى أداة ردع وقهر في مسائل لا تمسّ أصول الحكم وليست من وظائف الدولة»[39].

هذا وقد تعرض مشروع الدستور لقوانين عديدة، خاصة قوانين الخمر والبغاء والميسر، وقانون الأحوال الشخصية والمعاملات المصرفية مثل الفائدة والربا.

ويري الحزب الشيوعي أنّها ليست قضايا فقهية لا بد من أن تترك للجان مختصين، كما يؤكد أن الحزب الشيوعي يسعى إلى تحرير المجتمع من رذيلة إدمان الخمر وعار البغاء، وتبطل الميسر ويضيف الحزب: «يستطيع شعبنا وفي ظروف حياته المعاصرة أن يبتدع حركة إصلاح مستنيرة لمحاربة الرذيلة والتفسخ، مستعيناً بالحريات الديمقراطية، وحرية التغيير والنشر والاجتماع، بصفة خاصة، ليعبئ صفوفه في نشاط سياسي وثقافي واسع ويستثير نزعة الخير والفضيلة الكامنة في تراثه وتاريخه مستندًا إلى معطيات العلم وحافز الاقتصاد وواعز الدين والقيم الأخلاقية»[40].

دار نقاش وصراع داخل الحزب الشيوعي حول طريقة الخروج في الأزمة التي تعيشها البلاد والحزب، وعقدت اللجنة المركزية دورتين خلال ستة شهور لمناقشة

38 المصدر السابق، ص 63.

39 محمد سعيد القدال، مصدر سابق، ص 69.

40 المصدر السابق، ص 70.

قضايا الاستراتيجية والتكتيك, وفي دورة آذار (مارس) 1969؛ أكّد عبد الخالق محجوب في وثيقة الدورة: «أنّ ظروف الثورة المضادة تجعل ميدان التكتيك هو الميدان الأول الذي تتوجه إليه عناصر اليأس والمغامرة, (....) وفي ظروف الثورة المضارة يسود اليأس ويعلو التراجع, خاصة بين عناصر البرجوازية الصغيرة, فتلتحق بدثار اليسار شكلاً, لكنّها في الجوهر اتجاهات يمنية تحاول إجهاض العمل الثوري الصبور قبل أن ينضج ويستوي فتتخذ شعارات معزولة عن مسيرة الحركة الثورية مختصرة العمل الثوري»[41]. وكرست الوثيقة خيراً كبيراً لقضية الانقلاب العسكري, تقول: وفي مواجهة التكتيك الانقلابي يؤكد الحزب الشيوعي أنه لا بديل للعمل الجماهيري, ونشاط الجماهير وتنظيمها واستنهاضها, لاستكمال الثورة الديمقراطية, وهذا يعني أن الحزب الشيوعي يرفض العمل الانقلابي بديلاً للنضال الجماهيري الصابر والدؤوب اليومي.

انتصر التفكير الانقلابي, وساند قطاع كبير من الشيوعيين انقلاب 25 أيار (مايو) 1969, ويبدو أنّ ذلك الموقف كان ردة فعل لحل الحزب الشيوعي, وانتقاماً من الأحزاب التقليدية وإدانة للتجربة البرلمانية اللبرالية العاجزة, وفي نفس الوقت محاولة التسريع بقيام الثورة الوطنية الديمقراطية, وإيقاف الهوس الديني, والتسابق نحو فرض الدستور الإسلامي, وقد عمل الحزب الشيوعي على تأكيد موقفه الإيجابي من الإسلام, لا الدستور الإسلامي, وقد صرح عبد الخالق محجوب في مناسبة فوز ممثل الحزب في دائرة انتخابية بالخرطوم شمال بجملته المشهورة:- «إن الاشتراكية الوضاءة هي إسلام القرن العشرين أي أن الورثة الحقيقيين لتراث الإسلام في هذا القرن هم الاشتراكيون الذين يرفضون رايات العدالة الاجتماعية[42]».

كان الحزب يعمل على تجاوز عقبات المنع والسرية في خلال المنافسة الانتخابية. ولكن وسط هذه الأجواء تسارعت خطى الانقلابيين. وتصاعد الصراع الداخلي في الحزب. فقد نشر أحمد سليمان عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مقالات في الصحف جاء فيها:

41 عبد الخالق محجوب، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، بيروت، دار الفارابي، 1999م، ص 190.

42 محمد سعيد القدال، الحزب الشيوعي السوداني وانقلاب 25 مايو، الخرطوم، دار الزهراء، 1986م، ص 24.

«أنّ المخرج من الأزمة؛ هو بوضع ميثاق شعبي يصحّح هنّات ميثاق أكتوبر, ويصحّح ثغراته, ليكون أكثر شمولاً وأدق تفصيلاً فيحدد ويعالج المشكلات الرئيسة: وأن تنفذ ذلك البرنامج حكومة وحدة وطنية تعبّر عن المصالح الرئيسية الحقيقية للمجتمع, تشبه حكومة أكتوبر من حيث تمثيلها للأفراد والطبقات وتكون حكومة متمتعة بالاستقرار.

ولا سبيل لهذا الاستقرار, في نظري, إلا بحماية القوات المسلحة والاعتراف بها كقوة مؤثرة وكعامل فعال في حياة البلاد السياسية, إنّ الجيش هو القوة الوحيدة التي تستطيع أن تحمي الميثاق المنشور وحكومته, والتي تقدر على ردع المارقين المغامرين على وحدته العابثين بمكاسبه»[43].

وردّ عبد الخالق محجوب في جريدة «أخبار الاسبوع», فذكر أنّ «الحديث عن القوات المسلحة قد كثر في مجالس الناس بوضعها الأمل الوحيد للإنقاذ, والحديث بهذا الإجمال خطر, ويتجاهل تجربة الشعب السوداني في بلادنا, فقد خبر السودانيون, طيلة ستة أعوام, حكماً عسكرياً بعينه, هو حكم كبار الجنرالات, إنّ حاجة بلادنا التاريخية ليست اليوم في مستوى بعض الإجراءات, مثل «الضبط والربط» والتنفيذ السريع, كما أنها ترفض قطعاً المسخ الذي سموه حزماً وسياسة, فكان وبالاً على حركة الثورة في بلادنا»[44].

وسط هذه الأزمة والفهم, تسابقت قوى كثيرة نحو الجيش لتنفيذ انقلاب, ويبدو وجود تدابير عديدة للانقلاب, وقد اتصل بعض الضباط عن طريق بابكر عوض الله, رئيس القضاء السابق, وفاروق حمد الله, طالبين مشاركة الحزب الشيوعي في انقلاب عسكري, وطرح عبد الخالق محجوب الأمر في اجتماع المكتب السياسي, يوم 1969/5/8, ورفض المكتب السياسي المشاركة, كما أنّ الضباط الشيوعيين عارضوا القيام بانقلاب, وذلك في اجتماع الضباط الأحرار؛ لذلك قررت مجموعة الضباط القوميين القيام بالانقلاب منفردين, ومن الواضح أنّ الانقلاب تمّ دون موافقة الحزب الشيوعي, ونفّذ دون مشاركة الضباط الشيوعيين[45].

43 المرجع السابق، ص 30.

44 المصدر السابق.

45 المصدر السابق، ص 33.

لكنّ الضباط الأحرار تحركوا, صباح 25 أيار (مايو) 1969, واستولوا على السلطة, وجاء بيانهم الأول بنفَس يساري واضح, وتم تعيين اثنين من الضباط الشيوعيين في مجلس قيادة الثورة, رغم عدم اشتراكهم في عملية الانقلاب نفسها, لكنّهما كانا من المؤسسين لتنظيم الضباط الأحرار, كما ضمّ مجلس الوزراء أربعة من الشيوعيين دون الرجوع إلى الحزب, وهكذا أصبح الحزب الشيوعي جزءاً أساسياً من السلطة الجديدة, وكان موقف الشيوعيين مرتبكاً؛ فالنظام يرفع شعاراتهم نفسها, وتمّ حلّ الحزب ضمن قرار إلغاء الأحزاب السياسية, واعتمد الانقلابيون على تأييد النقابات والاتحادات ذات الصلة بالحزب الشيوعي, لتحريك الشارع, وأبدى المبدعون من شعراء وفنانين دعماً واضحاً للنظام, من خلال الأناشيد والقصائد التي مجدت «ثورة مايو», أما قيادة الحزب الشيوعي؛ فقد فتحت مبكراً معركة مع النظام الجديد, فقد جاء في بيان سياسي عقب الانقلاب مباشرة: «يرى الحزب أنّ ما وقع صباح 25 مايو انقلاب عسكري, وليس عملاً شعبياً مسلحاً قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية عن طريق قسمها المسلح, ولكن ذلك الانقلاب أدى إلى نزع السلطة من قوى الثورة المضادة, أما عن طبيعة الانقلاب؛ فنبحث عنها في التكوين الطبقي لمجلس قيادة الثورة الذي باشر الانقلاب, وفي التكوين الجديد للقيادات, ويشير هذا البحث إلى أنّ السلطة الجديدة تتشكل من فئة البورجوازية الصغيرة, وهي فئة مهتزة, وليس في استطاعتها السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة»[46].

من الجانب الآخر؛ كان للإسلاميين والأحزاب الطائفية موقفاً واضحاً تجاه الانقلاب اليساري, يكتب (مكي): إنّ «المشروع الحضاري للانقلابيين يعاكس, اسماً ورسماً, المشروع الإسلامي, ويجعل هناك استحالة مادية ليس فقط في تنفيذ المشروع, لكن كذلك في عرضه والسير به, وقد صادر المشروع الانقلابي حقّ الحركة الإسلامية في العمل والدعوة, واتجه السوران نحو الاشتراكية العلمانية, وفتح الباب أمام التحرك الشيوعي»[47].

46 عبد الخالق المحجوب، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، مرجع سابق، ص 217.

47 حسن مكي، الحركة الإسلامية في السودان (1969-1985)، الخرطوم، الدار السودانية، 1999م، ص 31.

لم يهتم هذا التحليل برفض الانقضاض على الديمقراطية؛ بل أصر على البعد الديني للصراع, تحركت قيادة الإخوان سريعاً لمعارضة النظام, وقررت مقاومته وتعريته, بحسب قولهم, أمام الرأي العام, بوصفه محاولة يسارية شيوعية.

تكون حلف معارض من القوى التقليدية الداعية إلى جمهورية رئاسية إسلامية, وقد وجد مساندة من المملكة العربية السعودية, وإثيوبيا, الإمبراطور هيلاسلاس, وليبيا.

يكتب القدال: «كانت تلك المعارضة امتداداً للمجتمع السياسي الذي أقحم الديني في معترك السياسة السودانية, فلم تجد ما تعارض به نظام مايو, سوى مجابهته بحلف ديني؛ فهي لم تعترض على الحكم العسكري من ناحية مبدأية, ولأنه وأد الديمقراطية»[48].

وبعد فترة, تفاقم الخلاف بين النميري والشيوعيين الذي قاموا بمحاولة انقلابية فاشلة, في تموز (يوليو) 1971, ما أعطى النميري الفرصة للتنكيل بالشيوعيين وإعدام قياداتهم, ومنذ ذلك الحين تحول النميري إلى المعسكر الغربي, وانضم للقوى المعادية للشيوعية, وفي عام 1972؛ توصل إلى اتفاقية «أديس أبابا»؛ التي منحت الجنوب الحكم الذاتي, وأوقفت الحرب الأهلية, ثم أصدر في العام التالي دستوراً للبلاد للمرة الأولى, هذه الإنجازات أراد النميري بها تمتين الجبهة الداخلية, وتوسيع قاعدة التأييد الشعبي, تعويضاً للسند الشيوعي, لكن من الناحية الأخرى, كون الإخوان المسلمين والأنصار في حزب الأمة والشريف حسين الهندي, ما سمّي بـ (الجبهة الوطنية), التي حاول الإخوان السيطرة عليها تنظيمياً وفكرياً, وإضفاء الطابع الديني على الجبهة الوطنية, وإبعاد الشيوعيين عن الانضمام إليها, وتضمّنت النقاط الآتية:

1. ضرورة تجاوز الدعوة المطلقة للإسلام أساساً للحياة إلى الخطاب المفصل, بما يقتضيه الدين في ظروفنا المعنية, لتنزيل الدين تنزيلاً على واقع حاجات الشعب وأحواله في ظروف مجتمع نظامه جاهلي.

48 محمد سعيد القدال، مرجع سابق، ص 17.

2. الاعتراف بقصور الفكر الإسلامي المعاصر, بما لا يُمكّنه من إبراز معاني الدين من خلال معالجة قومية, وأن البرنامج الإسلامي الشامل مؤجل إلى ما بعد قيام حكم الجبهة الوطنية, ومرور فترة انتقال (خمسة أعوام), تستفيد فيها باكتساب التجارب العملية والاتصال بالقضايا الواقعية الحية, لعرض الإسلام مناهج عملية أوقع بين العموميات المجردة, وألصق باهتمامات الناس, وأفضل في تربيتهم[49].

عملت الجبهة الوطنية على استنزاف نظام النميري, وقامت بأكثر من محاولة انقلابية فاشلة, وفي محاولة لاحتواء المعارضة؛ أجرى النميري اتصالات سرية مع بعض قادة المعارضة عام 1977, وتوصل مع المعارضة إلى ما سمّي بـ «المصالحة الوطنية», واندفع رجال الأحزاب التقليدية في قبول شروط المصالحة, حتى أنّ الصادق المهدي صار عضواً في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي, لكنّه وجد صعوبة في التعامل مع مؤسسات الاتحاد الاشتراكي, وتعكّر صفو العلاقة سريعاً, واختلف الصادق مع النميري, وابتعد عن المصالحة, بينما انفرد الإخوان المسلمين بتأييد النميري مبررين ذلك, كما يكتب مكي:

«وتقوم حجتهم على أنّ الإخوان المسلمين قبلوا المصالحة, لأنها تتيح لهم فرصة العمل العلني وشبه العلني لتقويم تنظيمهم.

لقد قررت قيادة الإخوان المسلمين الاندفاع نحو النظام بحجة توجهه الإسلامي, حتى لو أدى ذلك التعاون إلى الكذب الفاضح, وتلفيق الحقائق متخذة في الدين واجهة تخفي خلفها منهجاً في العمل الإسلامي.

وأخذت تحتل مواقع مهمة في النظام؛ فقد تم تعيين الترابي عضواً في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي, في شباط (فبراير) 1977, ثم مشرفاً سياسياً على دارفور في أواخر العام, ثم نائباً عاماً, ثم مستشاراً لرئيس الجمهورية»[50].

49 حسن مكي، مرجع سابق، ص 76.

50 محمد سعيد القدال، مرجع سابق، ص 191. حسن مكي، مرجع سابق، ص 82.

ويكتب الترابي: «وكان من أشدّ الحرج على الحركة الإسلامية أن تضطر إلى مشاركة نظام موصوم بالطغيان والفساد؛ فالتمسك بمثل تلك العلاقة يؤذي الدعوة والجماعة, ويتيح لأعدائها فرصة وحجة للنيل منها, لا سيما أنّ الناس يحاسبونها بمعايير الاستقامة أكثر مما يحاسبون أحزاباً أخرى لا تبالي, أو لا يبالي أتباعها, بما يكسبون إلا عصبية ولاء وانتهاز فرص في السلطة, سيما أنّ الضرورة الإستراتيجية التي ألجأت الحركة لأن تتغاضى, على كره منها, عن دكتاتورية النظام وفساده, ما كانت مما يمكن التصريح به درءً للحجة المعارضة, وقنعت الحركة تلطيفاً لوقع الحرج واستدراكاً لبعض الخسران, بأن تنأى عن مواقع التسلط وممارسات الفساد»[51].

كان النميري في تلك الفترة قد دخل في دوامة الهوس الديني, وقد تكون أزمة منتصف العمر, فقد قرب رجال الطرق الصوفية ويحضر الموالد والمناسبات الدينية, يعلق القدال: «كانت تلك التحركات تصف في مجرى المظهر العام للنفاق باسم الدين, لا حرصاً على مقدسات الناس وتقاليدهم», وقام بافتتاح عدد من المساجد, وتحدث في مهرجان القرآن الكريم, في مطلع العام الهجري, في 1980/11/18, وافق النميري على رغبة المجلس الإسلامي العالمي بلندن بعقد مؤتمر إسلامي بالخرطوم, وخاطب المؤتمر, الذي انعقد في آذار (مارس) 1981, بقوله: «إنّ السودان يخطو كلّ يوم خطوة جديدة نحو بناء مستقبله على نهج الإسلام القويم»[52].

نشط الإخوان في تشجيع الميول الدينية المحدثة لدى النميري, حتى أصدر كتاباً أسماه «النهج الإسلامي لماذا؟», الذي استقبله الإخوان بحفاوة بالغة, وكتب أحد الصحفيين الإسلاميين: إنّ «النميري مسلم يسهم في بلورة الصحوة الإسلامية بفكره, وإنّه بدأ الهجرة من منطقة المسلم العادي إلى منطقة المسلم العامل الملتزم, الذي حقق ذلك في ذاته أولاً, ومن ثم دخل في حيز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: (القدال 198, عن صحيفة «المسلمون» يونيو 1982), قصد الإخوان من تلك الحملة الدفع سريعاً بالنميري نحو إصدار قوانين إسلامية, ورغم أنّ النميري كان يقول في البداية بالتدرج ولكن مزايدات الإخوان المسلمين جعلته يسرع ويصدر

51 حسن الترابي، الحركة الإسلامية في السودان، الخرطوم، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، بيت المعرفة، 1992م، ص 198.

52 محمد سعيد القدال، مرجع سابق، ص 201.

قوانين سبتمبر 1983, التي قرر فيها تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية بحسب فهمها, ولم يترك الإخوان الفرصة تفوتهم, يكتب (حسن مكي):

- «وبما أنّ المباغتة من أساليب العسكرية الناجحة, فإنّ النميري كان موفقاً في استخدام عنصر المباغتة مع أصدقائه وخصومه, ولم يسلم مشروع تطبيق الشريعة من هذه المعاملة, أو أخذ الرئيس النميري الجميع على حين غرة, معلناً الشروع في تطبيق الشريعة الإسلامية؛ حيث أصدر في الفترة الممتدة ما بين حزيران وأيلول 1983, ثلاثة عشر قانوناً أساسياً[53]».

صار الإخوان يتعاملون مع النميري كأمير للمؤمنين, وتمت مبايعته في مدينة «أم ضبان», وهي من أكبر المراكز الصوفية, يوم 15 أيار (مايو) 1984, في احتفال ديني بمناسبة منتصف شعبان, كانت البيعة تقول: «أبايعك على كتاب الله ذي الجلال والإكرام, وعلى سنة رسوله, عليه الصلاة والسلام, أبايعك على الطاعة في المنشط والمكره ما لم أؤمر بمعصية, أبايعك على النصيحة لك والجهاد وراءك في سبيل الله, أبايعك على أن تقيم الشورى وتبسط العدل»[54].

ثم قام النميري وأمَّ الناس لصلاة المغرب, باعتباره إمام المسلمين, وهكذا تم تدشين الدولة الدينية في السودان, ووجد الشيوعيون والديمقراطيون أنفسهم أمام معارضة دكتاتورية عسكرية ودولة دينية في الوقت نفسه, ووقف الأستاذ (محمود محمد طه) بصرامة من هذه القوانين التي رفض السودانيون تسميتها إسلامية؛ بل ظلت «قوانين سبتمبر», فقد أصدر (الحزب الجمهوري الذي تتزعمه الأستاذ محمود) بياناً منشوراً عاماً, وزعه على الناس, وجاء فيه: «إنّ قوانين سبتمبر أذلت الشعب السوداني وامتهنت كرامته, وأنّها لا تصلح للتطبيق», ودعوا إلى إلغائها, وتم اعتقاله, وقدِّم للمحاكمة, وأعلن أمام المحكمة: «أنا أعلنت رأيي مراراً في قوانين سبتمبر 1983, بأنّها مخالفة للشريعة وللإسلام, وأكثر من ذلك؛ فإنّها شوهت الشريعة وشوهت الإسلام, ونفّرت منه, يضاف إلى ذلك أنها وضعت واستغلت لإرهاب الشعب وسوقه إلى الاستكانة عن طريق إذلاله, ثم إنّها هددت وحدة البلاد-

53 حسن مكي، الحركة الإسلامية في السودان، مرجع سابق، ص 130.

54 محمد سعيد القدال، مرجع سابق، ص 221.

هذا من حيث التنظير, وأما من حيث التطبيق؛ فإن القضاة الذين يتولون المحاكمة تحتها غير مؤهلين فنياً, وضعفوا أخلاقياً عن أن يمتنعوا عن أن يضعوا أنفسهم تحت سيطرة السلطة التنفيذية, تستعملهم لإضاعة الحقوق وإذلال الشعب وتشويه الإسلام, وإهانة الفكر والمفكرين, وإذلال المعارضين السياسيين»[55].

لم يكن موقف الشيوعيين بعيدًا عن هذا الموقف؛ فقد ساندوا الأستاذ (محمود محمد طه), باعتبار وجود إسلام مستنير ومتقدم غير الذي يمارسه الترابي والنميري, وقاد الحزب الشيوعي حملة كبيرة ضدّ كلّ القوى التي هندست وأيدت قوانين سبتمبر, بما في ذلك الطرق الصوفية التي كان الحزب الشيوعي يعتبرها متسامحة وبعيدة عن الهوس الديني, تكتب مجلة الحزب: «واحتلت الطرق الصوفية مواقع دعائية وسياسية متقدمة في الحياة السياسية, وقامت لجان متخصصة في مجال التكامل المصري- السوداني, مهمتها تنسيق وتكامل التشريعات الإسلامية, وهناك الإجراءات الإدارية التي اتخذتها السلطة, مثل القيادة الرشيدة, وابتذال الاستشهاد بالكتاب والسنّة.

الصراع في هذه الجبهة لم يكن سهلاً وعابراً, وما نشهد من خلافات في التصور داخل أطراف التحالف سوف يندفع إلى الخلف, ويتبلور الصراع على حقيقته ويزداد حدة وشراسة بتصاعد الحركة الجماهيرية الديمقراطية, ولن تستنكف القوى اليمنية عن استخدام أكثر الأساليب حطة وفظاظة واستغلال أية ثغرة أو غفلة في نشاط الحركة الديمقراطية, تنتج حولها المؤامرات وتسميم الحياة السياسية في البلاد, كما حدث في صيف 65, وتظل القوى اليمنية تجاهد لتحاصر الحركة الثورية في ركن قصي, وتحصر الصراع في الحيز السياسي المباشر- دستور إسلامي, والاحتماء بالمنهج السلفي العقيم في الجدل والخوف من أن ينتقل الصراع إلى رحاب أوسع في الفلسفة والعلوم الاجتماعية, وشؤون الحكم والدولة والحياة, والهروب من مجال البحث المتفتح الذهن العقلاني الممنهج, فالتقدم الحضاري يسحب البساط من تحت أقدامها, وبعث التقاليد العقلانية الرائدة في الفكر الإسلامي يسلط الضوء على جمودها وخواء دعاواها, والإخوان المسلمون يحتمون بسياج الطائفية, جماعة

55 المرجع السابق، ص 226.

مايو, التي أصبح النميري إمامها تحتمي بقناع الديماغوجية والنفاق, ولا يتمتع بين الناس باحترام الآثم الذي تاب أو أتاب.

في مواجهة هذا الصراع بكلّ تعقيداته, لا نركن إلى التلقائية وردود الفعل, ننطلق من الموجهات الفلسفية والأيديولوجية التي صاغها حزبنا خلال الثلاثة عشر عاماً الماضية, في العديد من وثائقه, وفي مقدمتها: «الماركسية وقضايا الثورة السودانية, تحت عنوان «الرجعية تزيف الدين» (ص247), وفقرات الثورة الثقافية في الدستور حول البرنامج الشيوعي 143, نرتقي بقضايا الصراع حسب قدراتنا الثقافية والنظرية, إلى المستويات الجديدة للصراع, وندفع بها في وجهة أن تكون إضافة لعناصر تطور الحياة السياسية والفكرية في البلاد»[56], ويطرح الحزب الشيوعي عدداً من القضايا ذات الطابع الاجتماعي- السياسي, ولها تأثير في تطور المجتمع, ومن بينهما قضية المرأة وقوانين الأحوال الشخصية: «وقد عاشت الأحزاب اليمنية ما عاشت, وهي تحاول أن تلائم بين نفاقها الديني بالحد من حقوق المرأة, حسبما نصّ الشرع وبين مصالحها السياسية في تطويق نهوض المرأة, وكسب أصواتها في الانتخابات النيابية, وحاولت سلطة مايو في بداية عهدها, أن تجهض حقوق المرأة بالبيانات والإعلانات السياسية التي تقرّ كلّ الحقوق, وتتهرب من سنّ نصّ تشريع صريح متكامل للأحوال الشخصية, وتحت شعار الشريعة الإسلامية تسعى الأطراف للخروج من المأزق, ولو بتوليد توظيف تفسير اعتباطي لأحكام الشريعة والالتفاف حول حقائق العصر, ودافع الحياة وفرض وصاية جديدة على المرأة», وتختم الوثيقة بالقول: «نخلص إلى أنّ القوى اليمينية ما عاد بمقدورها أن تزيف الدين وتتخذه سياجاً منيعاً, تحتمي به من الصراع الطبقي فالحركة الديمقراطية تستطيع أن تقتحم هذا المجال بجرأة, وتفضح مواطن الزيف, وتميط اللثام عن محاولات تحميل النص الإسلامي والشرع الإسلامي, ما لا يحتمل تاريخياً واجتماعياً, وتعيد الدين الإسلامي إلى مكانته في حركة التغيير الاجتماعي, وأن تحافظ على نقاء المعتقدات الروحية بجدارة, ليس فقط في حدود ما تمليه الدعاية السياسية والصراعات الحزبية؛ بل

56 الحزب الشيوعي السوداني، قراءة وتعليق في مطبوعات الإخوان، ص 61.

في الأفق الأرحب لتأصيل الفكر الثوري المعاصر في تراث الفكر العربي الإسلامي والإفريقي، في بعث مسار الثورة الثقافية الديمقراطية»[57].

وفي معركة الحزب الشيوعي مع قوانين سبتمبر، اهتم بكتابات حسين مروة، خاصة كتاب (النزعات في الفلسفة العربية الإسلامية)، وبكتابات المفكر المصري خليل عبد الكريم، كما أصدر القانونيون الديمقراطيون السودانيون مؤلفات تنتقد قوانين سبتمبر من داخل الفكر الإسلامي، منها كتاب المحامي طه إبراهيم بعنوان «هذا أو التخلف.. بحكم المنهج هل تصلح الشريعة لهذا الزمان» (عام 1986م).

وقعت الدولة الدينية التي أعلنها النميري في أخطاء قضائية وسياسية قاتلة، كما أنّ الخلاف حول السلطة تفاقم بينه وبين الإخوان المسلمين، الذين حاولوا السيطرة على الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب، وقد وضحت سيطرة الإخوان المسلمين على الاقتصاد السوداني، من خلال دعم بنك فيصل الإسلامي والتسهيلات المالية التي خصّهم بها، ووصل النميري إلى مواجهة مع الإخوان في وقت كان السخط الشعبي يتزايد والازمات الاقتصادية والسياسية تتصاعد، حتى تم إسقاط النظم تحت ضغط الانتفاضة الشعبية، في نيسان (أبريل) 1985، والتي انحازت لها القوات المسلحة.

حقق الإخوان المسلمون نتائج طيبة بسبب قانون الانتخابات الذي فرضوه من خلال المجلس العسكري ومجلس الوزراء؛ حيث كان لهم بعض المتعاطفين يضاف إلى ذلك القدرة المالية الهائلة في بلد كان يعاني من المجاعة، وجاؤوا في المرتبة الثالثة في برلمان 1986، تسبّب الإخوان في عدم الاستقرار السياسي خلال الأعوام الثلاثة حتى انقبلوا على النظام البرلماني، رغم موقعهم المميز فيه، في 30 حزيران (يونيو) 1989؛ حيث قامت الدولة الدينية الصريحة التي أعلن فيها الإخوان ما أسموه «المشروع الحضاري الإسلامي».

شهدت الفترة التي تلت الانتفاضة الشعبية نقاشاً من نوع آخر، بين الشيوعيين والإسلاميين، حيث برز مفهوم الدولة المدنية مقابل الدولة الدينية.

57 المصدر السابق، ص 77.

تبنّى الحزب الشيوعي مفهوم الدولة المدنية, والدعوة لها في نقاشاته مع الإسلاميين, وقد تجنب في هذا النقاش والجدل- في أحيان كثيرة- استخدام مصطلح «العلمانية» الذي يربطه الإسلاميون (تضليلاً) بالإلحاد, وليس مجرد الفصل بين الدين والدولة والسياسة.

يكتب محمد إبراهيم نقد سكرتير الحزب الشيوعي السابق:

«إقرار حقيقة أنّ الدين يشكل مكوناً من مكونات فكر ووجدان شعب السودان, ومن ثم رفض كل دعوة تنسخ أو تستصغر دور الديني في حياة الفرد, وفي تماسك لحمة المجتمع وقيمه الروحية والأخلاقية وثقافته وحضارته».

وعلى خلفية هذا الواقع الموضوعي, وتأسيساً عليه, تستنّ الديمقراطية السياسية السودانية في علاقتهما بالدين على مبادئ النظام السياسي المدني الديمقراطي التعددي, والتي هي في نفس الوقت تشكل فهمنا لمعنى العلمانية؛ فمصطلح النظام المدني أقرب إلى واقعنا من مصطلح النظام العلماني, ذي الدلالات الأكثر ارتباطاً بالتجربة الأوربية»[58].

ويضيف (نقد): «يمكن أن نطرح عناصر ومكونات تصورنا لمفهوم الدولة المدنية على النحو الآتي:

أ- لسنا ملزمين بنماذج العلمانية في إنجلترا أو أمريكا أو فرنسا, أو نموذج العلمانية من فوهة البندقية في تركيا, إنما نتعامل معها من حيث التعامل مع تجارب شعوب العالم فضلاً عن أن الترجمة العربية لمصطلح العلمانية ملتبسة بفتح العين غيرها بكسرها.

ب- نركز في طرحنا يتصورنا على أسبقية الديمقراطية, وتأكيد أنّ العلمانية ليست بالضرورة ديمقراطية, مثال دولة ستالين- موسوليني- بينوشيه.

ت- نركز على تجربة الدولة السودانية ونماذجها الدينية, أو التي أقحم عليها الدين, الدولة المهدية وليدة ثورة وطنية استعادت للسودان بسيادته لكن مذهبيه

58 محمد إبراهيم نقد، حوار الدولة المدنية، الخرطوم، دار عزة، 2003م، ص 35.

التدين, أقصت طرقاً صوفية مؤثرة وقبائل ذات شوكة, بسبب عدم اقتناعها بمهدية المهدي من منطق فقهي محض (...) تجربة مايو الإمامية, وقوانين سبتمبر, والقطع والبتر والصلب والتشهير وأسلمة النظام المصرفي لإثراء الفئات الطفيلية. ونسف صرح الوحدة الوطنية والسلام بخرق اتفاقية أديس أبابا, والتجريم والتكفير فيما أجاز فيه الشرع الاجتهاد, إعدام محمود محمد طه[59].

ويقدم (نقد) تعريفاً خاصاً للعلمانية, يقول فيه:

- العلمانية تعني تحرير السياسة من الدين وتحرير الدين من السياسة.
- نزع الاستلاب المقدس وغير المقدس, وإقامة العالم الواقعي للإنسان.
- بشر يصوغون مجتمعهم وتاريخهم الدنيوي[60].

انشقت مجموعة عن الحزب الشيوعي, وكونت حركة القوى الديمقراطية الجديدة (حق), وجاء في قرارات مؤتمرها الثاني عام 2000 الآتي:

«حركتنا علمانية في الأساس, وقد وضعت فصل الدين عن الدولة والنأي عن المعترك السياسي ومقاومة استقلاله سياسياً في قمة مبادئ وقيم مشروعها للنهضة الوطنية الشاملة».

إنّ استغلال الدين في السياسة ليس قاصراً على الدعوة للدستور الإسلامي, أو تطبيق الشريعة الإسلامية, إنما هو مجمل الممارسة التي تستند إلى الدين في الصراع السياسي للدفاع عن هذا الموقف أو ذاك, لتبرير هذا الفصل أو ذاك, ولمهاجمة فرد أو مؤسسة أو غير ذلك[61].

59 المرجع السابق، ص 35-36.

60 المرجع السابق، ص 44.

61 إصدارات حق، القاهرة، 2000، ص 71.

خلاصات ختامية

- نشأ الحزب الشيوعي السوداني في بيئة دينية تقليدية, سيطرت عليها طائفتا: الختمية والأنصار, تحولتا إلى حزبيَ الوطني الاتحادي, وحزب الأمة, إضافة إلى وجود عدد كبير من الطرق الصوفية, ثم جاء مؤخراً تنظيم الإخوان المسلمين أو الحركة الإسلامية السودانية, التي جعلت من أولويات إستراتيجيتها محاربة الشيوعية في السودان, تحت دعاوي محاربة الإلحاد والتفسخ الأخلاقي.

- فرضت هذه الصعوبات والظروف المعقدة على الحزب الشيوعي أن تكون استجابته لهذه التحديات ذكية وموضوعية؛ لذلك لم يصطدم الحزب بالمعتقدات الدينية, ولم ينقدها حتى النقد الذي يوجهه الليبراليون واليساريون المستقلون.

- لم يحارب الحزب الدين؛ بل حارب الإخوان والدعوة للدستور الإسلامي, التي أطلقوها عقب الاستقلال مباشرة, ثم مواجهة دعوة الجمهورية الرئاسية الإسلامية, التي أطلقتها الأحزاب التقليدية عن وضع الدستور الدائم, ثم وقف ضدّ قوانين سبتمبر 1983؛ التي فرضها النميري, وأخيراً ضدّ انقلاب الإسلاميين عام 1989م, حتى اليوم.

- أكّد الحزب الشيوعي, على الدوام, أنّه ليس ضدّ الدين؛ بل ضدّ تزييف الدين واستغلاله في السياسة, وأنه مع إسلام تقدمي وثوري يقف مع المستضعفين, ويسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية, هذا الموقف الأيديولوجي والفلسفي, أكدته أدبيات الحزب المختلفة (التي أوردنا في متن الدراسة), وفي المؤتمرات والبيانات الصادرة عنه في الأحداث المختلفة.

- تلاقت رؤية الحزب مع اجتهادات إسلاميين آخرين, مثل: الأستاذ محمود محمد طه, والأستاذ بابكر كرار (مؤسس الحزب الاشتراكي الإسلامي).

- كان للحزب موقف إيجابي تجاه الطرق الصوفية, وما يسمى «الإسلام الشعبي» (PopularIslam) باعتبار أنّ معتقداتها تدعو للتسامح والمساواة

والإخاء, وتنبذ العنف وتقبل الإبداع الفني, كما يظهر في طقوسها, لكن تغير موقفه بعد أن استطاع النميري دمجها في الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي), عقب إصدار قوانين سبتمبر 1983, باعتبار أنّها ستطبق الشريعة الإسلامية, ثم حين كون لها النظام الحالي (أمانة الذكر والذاكرين داخل حزب المؤتمر الوطني الحاكم).

- شجعت مكتبات الحزب إصدارات حسين مروة, ونصر حامد أبو زيد, وخليل عبد الكريم, وسيد القمني, ومحمد شحرور, ومحمد أركون, ومكسهم رودنسون, وعلي شريعتي, وحسن حنفي, باعتبار أنها تقدم رؤية مختلفة للإسلام.

- عانى الحزب الشيوعي من خضوع أغلب القيادات السياسية للنفوذ الديني بطريقة مباشرة, أو غير مباشرة, ورفع الحزب شعار: «لا قداسة في السياسة», وقد تعرضت قيادات هذه الأحزاب لانقسامات تسبب ظهور عناصر متعلمة وحديثة داخل هذه الأحزاب, ولم تقبل برعاية «السيدين» (الإمام المهدي ومولانا الميرغني).

- عدّت الدراسة الحزب الشيوعي نموذج القوى اليسارية المؤثرة الوحيد, باعتبار أنّ مكونات اليسار الأخرى لم تتحول إلى قوة جماهيرية, فعضوية حزب البعث والقوميين والناصريين لم تخرج بعيداً من أسوار الجامعات والمعاهد العليا, وتنظيم الضباط الأحرار داخل القوات المسلحة, بينما الحزب الشيوعي نجح في تكوين منظمات جماهيرية, وسيطر على المجتمع المدني, من خلال الموالين أو المتعاطفين معه في اتحادات العمال, والمزارعين, والمهنيين, واتحادات الشباب والمرأة, والكتّاب والفنانين, وظلت تلك العناصر اليسارية أحزاب نخبوية, لم تؤثر كثيراً في الحياة السياسية, كما أنّ مواقفها العروبية لم تخل من بعد إسلامي, مما يجنبها تهمة الإلحاد أو محاربة الدين, حتى حين أعدم النظام الناصري سيد قطب لم يهاجم إخوان السودان عبد الناصر, من منطلق ديني بحت؛ بل كجزء من دكتاتورية عسكرية لا تتحمل المعارضة والاختلاف.

- تكوّنت بعد خروج البريطانيين ونيل الاستقلال الوطني مؤسسات دينية رسمية, على رأسها: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية, ثم أنشئت الجامعة الإسلامية, وواصل النظام الحالي تكوين مؤسسات مثل هيئة كبار علماء السودان, وجامعة إفريقيا, ومعهد أسلحة المعرفة بجامعة الجزيرة, وديوان الزكاة, وأمانة الذكر والذاكرين.

هذه المؤسسات, رغم أنّها تعتمد على المال العام, لكنّ التعيين فيها مقصور على الإسلاميين, ويعدّها الحزب الشيوعي أوكاراً وجيوباً للإخوان المسلمين, داخل جهاز الدولة, وتتعرض لنقد مستمر في صحف الحزب الشيوعي ولقاءاته الفكرية والسياسية.

- لم يدخل الحزب الشيوعي في تحالفات ثنائية مع الإسلاميين, لكن قد تجمعهم جبهات قومية عريضة تضمّ كلّ القوى السياسية؛ فالحزب الشيوعي لم يمانع في دخول الإخوان في (جبهة الهيئات) التي قادت الإضراب السياسي, الذي أسقط نظام عبود عام 1964, بينما رفض الإخوان انضمام الحزب الشيوعي للجبهة الوطنية التي كانت تعارض النميري في الخارج, لكن الحزب لم يعارض دخول الإخوان في (التجمع الوطني), الذي قاد الانتفاضة الشعبية التي قضت على حكم النميري, في نيسان (أبريل) 1985, موقف الإخوان من الشيوعيين عدائي بالكامل, ولم يسمح بأي تفاهم أو تقارب واضحيين.

- فشل اليسار في المساهمة في بروز ظاهرة مثل لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية؛ بسبب الموقف المحافظ للمؤسسات الدينية الإسلامية مثل الأزهر والأوقاف, حيث تستعصي إمكانية تجديد الخطاب أو الفكر الديني؛ فالمؤسسات الدينية الإسلامية أصبحت تحظى بامتيازات ومصالح مادية وسياسية, لا يمكن أن تفرط فيها, وترى أنّ أيّ إصلاح أو تجديد سوف ينقص من سلطتها ووضعيتها الاجتماعية.

- كرّست المؤسسات الدينية الفقه السلفي في معاهدها, وجعلت منه المرجعية الوحيدة, وما تزال الفلسفة مطرودة من المعاهد والمدارس الدينية, إلّا ما يؤكّد الدين والإيمان.

- جاءت محاولات التجديد من خارج المؤسسة؛ لذلك لم تنجح ولم تنتشر وماتت في مهدها, فقد حاول حسن حنفي الترويج لفكرة اليسار الإسلامي, لكن أصدر عددًا واحدًا من مجلة «اليسار الإسلامي» ثم توقفت نهائياً, كما فشلت تجربة الإسلاميين التقدميين التونسية, كما أنّ سلاح التكفير ظلّ مشهوراً أمام أيّة محاولة للتأويل أو التجديد في الدين.

- ضعف اليسار الفكري والسياسي لم يخلق أجواءً تجبر الإسلاميين على تبني مقولاته ومفاهيمه؛ بل حدث العكس, فقد غاب مفهوم الاشتراكية ليحلّ محلّه مفهوم العدالة الاجتماعية مثلاً.

المراجع

- إصدارات حق, القاهرة, 2000م.
- حسن الترابي, الحركة الإسلامية في السودان, الخرطوم, معهد البحوث والدراسات الاجتماعية, بيت المعرفة, 1992م.
- حسن مكي محمد أحمد, حركة الإخوان المسلمين في السودان (1944-1969), الخرطوم, دار الفكر, بدون تاريخ.
- حسن مكّي محمد أحمد, الحركة الإسلامية في السودان (1969-1985), الخرطوم, الدار السودانية, 1999م.
- إصدارات حق, آفاق رحبة جديدة, القاهرة, 2000م.
- عبد الخالق محجوب, لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني, الخرطوم, دار الفكر الاشتراكي, 1987م.

- عبد الخالق محجوب, معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني, بيروت, دار الفارابي, 1999م.
- , حول البرنامج الخرطوم, دار عزة, 2002م.
- , إصلاح الخطأ في العمل بين الجماهير الخرطوم, دار عزة, 2004م.
(10) , قضايا ما بعد المؤتمر, الخرطوم, دار عزة, 2005م.
- , آفاق جديدة, الخرطوم, دار عزة, 2005م.
- مبارك عبده فضل, شهادتي للتاريخ عن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو), القاهرة, دار الثقافة الجديدة, 2000م.
- محمد إبراهيم نقد, حوار الدولة المدنية, الخرطوم, دار عزة, 2003م.
- محمد سعيد القدال, الحزب الشيوعي السوداني وانقلاب 25 مايو, الخرطوم, دار الزهراء, 1986م.
- , الإسلام والسياسة في السودان, بيروت, دار الجبل, 1992م.
- محمد سليمان, اليسار السوداني في عشرة أعوام (1954-1963), ود مدني, مكتبة الفجر, بدون تاريخ.
- منصور خالد, حوار مع الصفوة, الخرطوم, دار نشر جامعة الخرطوم, 1974م.
- يوسف فضل حسن, «طبقات ود ضيف الله», الخرطوم, دار التأليف والنشر والترجمة, جامعة الخرطوم, الطبقة الرابعة, 1992م.

إصدارات الحزب الشيوعي السوداني

- كتيب «قراءة وتعليق في مطبوعات الإخوان».
- التلخيص الختامي للمناقشة العامة, الخرطوم, 2006 (بلا تاريخ نشر).

- الماركسية وقضايا الثورة السودانية, الخرطوم, دار الوسيلة, بدون تاريخ.
- وثائق دورات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني, الخرطوم, بلا ناشر, 1975م.
- المؤتمر العام الخامس للحزب الشيوعي, يناير 2009, الخرطوم, دار التنوير, 2009م.

hafryatnews

hafryatnews

hafryat news

hafryatnews

hafryatnews

hafryat news

All Rights Reserved © 2018

جميع الحقوق محفوظة © 2018